مؤتمر النسوية

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ

LES ASSISES DU FEMINISME

تقرير وتوصيات
للنسخة الثانية من مؤتمر النسوية

المنظم في الرباط يومي 16 و17 ماي 2025

من طرف جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)

تقرير وتوصيات
للنسخة الثانية من مؤتمر النسوية

المنظم في الرباط يومي 16 و17 ماي 2025

من طرف جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)

الفهرس

1. الملخص العام صـ.4

تقديم الرهانات، الأهداف، والمحطات البارزة للنسخة الثانية من مؤتمر النسوية

2. التقرير السردي ليوم 17 ماي 2025 ..... صـ.6

سير اليوم، المداخلات، والنقاشات خلال الجلسة العمومية

3. ملخص يوم 16 ماي 2025 ..... صـ.34

4. من أجل مساواة حقيقية : صـ.34

مجمل التوصيات الصادرة عن الدورة الثانية من مناظرات النسوية

الخلاصة العامة

تقديم الرهانات، الأهداف، والمحطات البارزة للنسخة الثانية من مؤتمر النسوية

المفهوم والأهداف

يعد مؤتمر النسوية، الذي تنظمه جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)، موعدا سنويا أساسيا للحركة النسوية المغربية، حيث يشكل هذا الفضاء الفريد، منصة تجمع المناضلات والمناضلين، الخبيرات والخبراء، وجمعيات جهوية، وشخصيات سياسية، وأكاديمية، ومؤسساتية، بهدف خلق فضاء للتفكير الجماعي، للمساءلة البناءة، ولصياغة اقتراحات ملموسة من أجل النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في مختلف المجالات: القانونية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.

السياق: الوضع الراهن حول اللامساواة الاقتصادية

رغم التقدم المهم في مجال التعليم، لا تزال النساء المغربيات يواجهن حواجز اقتصادية كبيرة، ففي سنة 2023، انخفض معدل نشاط النساء إلى 19 في المائة، مقابل 70 في المائة عند الرجال، ويعتبر هذا التراجع مقلقا بشكل خاص عند النساء غير الحاصلات على شهادات تعليمية، لكنه مستمر أيضا بين الحاصلات على شهادات، حتى في التعليم العالي، يبقى معدل البطالة عند النساء 13.5 في المائة، أي تقريبا ضعف النسبة المسجلة عند الرجال.

العمل المنزلي، الذي يظل غالبا ما يبقى غير مرئي، يثقل كاهل النساء بشكل كبير، ففي سنة 2012 بلغ أكثر من 23 مليار ساعة، 92 في المائة منها أُنجزت من طرف النساء. كما تعكس الفجوات في الولوج إلى الملكية العقارية، وإلى العمل النظامي، وإلى الموارد الاقتصادية، وجود لا مساواة هيكلية.

وقد اعتمدت الحكومة «الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026»، التي تهدف إلى رفع معدل نشاط النساء إلى 30 في المائة، في وقت تنفذ تدابير لتشجيع ريادة الأعمال النسائية، لا سيما في مجالي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي. ففي عام 2023، حصلت 61 في المائة من النساء الحرفيات المتدربات على وظائف مؤهلة، مقابل 35 في المائة فقط في عام 2022.

ومع ذلك، تظل هذه الجهود والتقدم المحقق غير كافيين بالنظر إلى حجم العراقيل البنيوية، مثل ثقل المعايير الاجتماعية، والعبء المنزلي الزائد، ونقص البنى التحتية الداعمة، وهيمنة القطاع غير المهيكل، والهشاشة، وغياب شبكات الأمان الاجتماعي، وغيرها.

موضوع الدورة الثانية: العنف وعدم المساواة الاقتصادية: التشخيص، الفهم، الفعل

التشخيص: قراءة مباشرة للواقع

سلطت النسخة الثانية من مؤتمر النسوية، المنعقدة يومي 16 و17 ماي 2025 بالرباط، الضوء على نوع خاص من أنواع العنف، ظل غير مرئي لحد اليوم وهو العنف الاقتصادي. فرغم محدودية الطاقة الاستيعابية، جمعت هذه الدورة أزيد من 200 مشارك ومشاركة، وحظيت بتغطية إعلامية واسعة.

وأثبتت هذه الدورة أنها فضاء ضروري للقاء، شارك فيها مسؤولون سياسيون، برلمانيون، وشخصيات من عالم الاقتصاد والمجتمع المدني، بالإضافة إلى جمعيات وطنية وجهوية من مختلف مناطق البلاد، حيث غذيت هذه النقاشات بشهادات قوية، مستندة إلى الواقع الميداني، وغالبا ما كانت مؤثرة، مما كشف عن غنى وتنوع التجارب النسائية.

في 16 ماي، خصص يوم مغلق للجمعيات القادمة من عدة مناطق (الرباط، الدار البيضاء، المحمدية، القنيطرة، وجدة، فاس، مكناس، أكادير، الحسيمة، بني ملال...) لمناقشة أدوارها، ومهامها، ولتقاسم تجاربها وواقعها.

أما في 17 ماي، سلطت الجلسات العامة الضوء على تناقض صارخ: النساء، رغم التعليم، يجدن صعوبة في الاندماج المستدام في سوق الشغل النظامي، حيث أنهن محصورات بشكل كبير في القطاع غير المهيكل، بدون حماية اجتماعية، ولا أمن قانوني، ولا اعتراف اقتصادي.

هذا التفاوت يَبرز أكثر كونه يعتبر في غالب الأحيان "أمرا طبيعيا"، في حين أن عدم المساواة الاقتصادية قائم على النوع، بنيوي وممنهج.

الفهم: قراءة سياسية ومبنية على النوع

سلط المتدخلون والمتدخلات خلال اللقاء الضوء على الدور المحوري للدولة، باعتبارها في آن واحد ضامنة للحقوق وأحيانا عائقا أمام تحقيقها، إذ أُشير إلى أن العديد من الآليات العمومية تظل غير متاحة للجمعيات النسائية، إما

بسبب غياب المواكبة، أو بسبب معايير انتقاء غير ملائمة. كما اعتبر تفويض مهام حساسة للمجتمع المدني (من قبيل مرافقة النساء ضحايا العنف أو الإدماج الاقتصادي) دون توفير الدعم اللازم، تقصيرا ينظر إليه كخلل جسيم.

كما تم تناول الخلافات بين الأجيال، إذ تطالب الناشطات الشابات بمقاربات أكثر أفقية ومتقاطعة، ويشكّكن في الأطر التقليدية، وقد تم التأكيد على ضرورة بناء جسور بين الأجيال.

كما تم طرح نقاشات حول الفجوة بين الأجيال داخل الحركات النسائية، حيث عبرت الناشطات الشابات عن الحاجة إلى مقاربات أكثر أفقية، تدفع نحو تجاوز الأطر التقليدية. وقد أجمعت الآراء على أهمية بناء جسور تواصل وتعاون بين الأجيال، من أجل تجديد النضالات النسائية وضمان استمراريتها.

من جهة أخرى، شكلت مراجعة مدونة الأسرة محورا ضمنيا للنقاش، حيث برزت مجموعة من المطالب الجوهرية، على رأسها المساواة في الإرث، والاعتراف بالقيمة الاقتصادية للعمل المنزلي، وتعزيز التمثيلية القانونية للأمهات، كما اعتبر المشاركون أن ورش مراجعة هذا النص التشريعي يشكل فرصة تاريخية ينبغي استثمارها لإحداث تحول عميق.

الاستنتاج النهائي

أكدت الدورة الثانية من مؤتمر النسوية 2025 على وجود حركة نسوية مغربية متجذرة، ومطلعة، ومعبأة، وقد سلّطت الضوء على شكل من العنف البنيوي الذي ظل لوقت طويل غائبا عن النقاش العمومي: اللامساواة الاقتصادية، التي تعيشها ملايين النساء في تفاصيل حياتهن اليومية.

ومخرجات هذه الدورة، والتي لا تقتصر على تشخيص الواقع فقط، بل تعد دعوة واضحة إلى التحرك، فقد آن الأوان لتجاوز منطق الإنكار، والاعتراف بالطابع الهيكلي لهذه الانتهاكات، وتسخير كل الآليات المتاحة لبناء مجتمع تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية.

الفعل: 10 توصيات ذات أولوية

1. **وضع استراتيجية وطنية متعددة القطاعات ومراعية للنوع الاجتماعي، مدعمة بتمويل حقيقي.**
2. **الاعتراف بالعمل المنزلي وغير النظامي وتثمينه ضمن السياسات العمومية.**
3. **ضمان الولوج إلى بنيات داعمة لتشغيل النساء: دور حضانة، نقل آمن، سكن لائق.**
4. **تخصيص حصة من الصفقات العمومية والدعم الاقتصادي للمبادرات النسائية.**
5. **إحداث شباك موحد لتبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية، خصوصا للنساء المقاولات.**
6. **تسهيل الولوج إلى العقار، التمويل، والموارد الاقتصادية للنساء القرويات.**
7. **تعزيز الحماية للنساء العاملات في القطاعات غير النظامية والهشة.**
8. **تمكين الجماعات الترابية من الوسائل اللازمة لدعم الاقتصاد النسائي المحلي.**
9. **دعم الجمعيات النسائية وأشكال النضال الجديدة، خصوصا الشابات والمناطق المهمشة.**
10. **تثمين وتوسيع استخدام المعطيات المصنفة حسب النوع لتوجيه السياسات العمومية وقياس أثرها الفعلي.**

النسخة الثانية من مؤتمر النسوية

التقرير الشامل لجلسة 17 ماي 2025

شهدت مدينة الرباط بتاريخ 17 ماي 2025 النسخة الثانية من مؤتمر النسوية، الذي تنظمه جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)، بحضور مميز لعدد من النساء والفاعلين في مجال التغيير، بمن فيهم ناشطات نسويات، أكاديميون وأكاديميات، فاعلون سياسيون، خبراء ومهنيون. كان الهدف المشترك للمشاركين هو التفكير بشكل جماعي في العراقيل التي تعترض طريق المرأة المغربية نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي، حيث شكل المؤتمر منصة لتبادل الرؤى والخبرات، بهدف رسم خارطة طريق عملية لتجاوز التحديات القائمة.

وفي اليوم السابق، بتاريخ 16 ماي، أُقيم لقاء مغلق مخصص للنشطاء والناشطات والجمعيات، مما أتاح فرصة إجراء مناقشات داخلية متعمقة حول الموضوع، والتحضير للقاءات المفتوحة المقررة في اليوم الموالي.

ويُسلط الموضوع الذي تم اختياره في النسخة الثانية من مؤتمر النسوية الضوء على واقع ملحّ في بلد تشكل فيه النساء أقل من 20% من القوة العاملة، حيث لا تزال الفجوات في الدخل والقدرة على الوصول إلى الموارد قائمة، ذلك أن هذه التفاوتات الاقتصادية تغذي أشكالا أخرى من العنف. الأرقام المرتبطة بهذا الموضوع تثير قلقا كبيرا، حيث يصل معدل البطالة بين الإناث في المناطق الحضرية لما نسبته 22%. كما هُناك عمل منزلي غير معترف به، فضلا عن تزايد حالة انعدام الأمن بالنسبة للمرأة القروية، بالإضافة إلى قلة فرص الحصول على الحقوق العقارية المتعلقة بالملكية الأراضي والحقوق الاجتماعية.

وشهدت الندوات التي تم تنظيمها مشاركة مجموعة واسعة من الفاعلين والفاعلات، بينهم خبراء وخبيرات في الاقتصاد وعلماء الاجتماع وصناع السياسات وأعضاء الجمعيات ورجال الأعمال، بهدف تبادل الخبرات وصياغة استراتيجية عمل جماعية من أجل تمكين المرأة اقتصاديا، حيث أسهمت هذه النقاشات في بناء فهم مشترك للواقع، وإثراء الفكر الجماعي من أجل الدفع نحو تحولات نظامية فعالة.

وسلطت النقاشات الضوء في البداية على تناقض جوهري، إذ أنه رغم التقدم الملحوظ في مستوى تعليم السيدات، إلا أنهن لا يزلن يُواجهن صعوبات كبيرة في تحقيق الاندماج بشكل مستدام في سوق العمل المهيكل، ويُمكن تفسير هذه الفجوة بين تحصيل المرأة العلمي وضعف تمثيلها في المجالات الاقتصادية بعدة عراقيل هيكلية منها غياب سياسات توظيف تراعي النوع الاجتماعي، وثقل المعايير الاجتماعية، وعدم المساواة في توزيع المسؤوليات الأسرية، فضلا عن صعوبة الوصول إلى بنى تحتية داعمة مثل رعاية الأطفال، والنقل، والسكن الآمن.

وتؤدي هذه الفجوة إلى تمركز أعداد كبيرة من النساء في الاقتصاد غير المهيكل، حيث يجدن أنفسهن في كثير من الأحيان في أنشطة غير مستقرة وذات أجور منخفضة وبدون حماية اجتماعية. ويبدو أن الانخراط في هذا القطاع ليس خيارا، بل ملاذا للبقاء على قيد الحياة. وما يثير القلق أكثر، أن النساء يتعرضن بشكل كبير لأشكال متعددة من العنف الاقتصادي مثل المضايقة، التبعية المالية، وانعدام الأمان الجسدي والقانوني.

وشددت المشاركات على ضرورة الاعتراف بأن التفاوت الاقتصادي ليس بمعزل عن النوع الاجتماعي بل هو ظاهرة بنيوية متجذرة بعمق في علاقات القوة. وتعكس قضايا مثل الميراث، وعدم المساواة في الحصول على ملكية الأراضي، ونقص تمثيل المرأة في المناصب القيادية، والفجوات في الأجور، نظاما اقتصاديا أبويا لا يزال مهيمنا إلى حد كبير.

كما أبرزت اللقاءات نقطة محورية أخرى تتمثل في دور الدولة، حيث انتقدت العديد من المتحدثات غياب الدعم المؤسسي الكافي للمرأة والجمعيات النسائية، ذلك أنه غالبًا ما تكون الدعوات للمشاريع العمومية صعبة المنال بسبب المعايير الصارمة ونقص الدعم، حيث تفتقر العديد من الجمعيات إلى الاعتراف القانوني أو الموارد البشرية اللازمة لتقديم طلبات تنافسية. يُنظر إلى هذا النقص في الدعم على أنه إخفاق خطير، لا سيما عندما تعهد الدولة إلى الجمعيات بمهام ذات أهمية قصوى، مثل دعم النساء ضحايا العنف أو تسهيل اندماجهن الاجتماعي والاقتصادي.

وسلطت النقاشات الضوء على التوترات القائمة بين الأجيال داخل النشاط النسوي، حيث تكافح بعض الهياكل التاريخية لتجديد نفسها، في الوقت الذي تطالب الأجيال الشابة بأشكال جديدة من المشاركة تكون أكثر أفقية وتقاطعية وتُعبر عن واقعها بشكل أفضل. وتم تسليط الضوء بشكل كبير على أهمية بناء جسور التواصل بين هذه الأجيال، وضرورة الاعتراف بشرعية الأصوات الجديدة وضمان توفير دعمها المالي اللازم لها.

وفي الختام، تم تبادل مجموعة من التجارب المحلية والمبادرات الملموسة التي تُبرز إمكانيات التمكين الاقتصادي على غرار التعاونيات القروية، وريادة الأعمال الاجتماعية، ومنصات التمويل التعاوني، ومشاريع التكوين، والقائمة طويلة. وتؤكد هذه النجاحات أن الأدوات اللازمة من أجل العمل متوفرة، بشرط أن تواكب سياسات عمومية متماسكة، وتمويل مستدام، والتزام سياسي قوي.

وفي هذا الصدد، أتاح مؤتمر النسوية في نسخته الثانية فرصة لصياغة ملامح النسوية الاقتصادية المغربية، وهي رؤية تستند على الواقع المحلي ولكنها منفتحة على القضايا العالمية، وذلك انطلاقا من كون المساواة الاقتصادية ليست قضية تقنية، بل مطلب سياسي وثقافي واجتماعي وإنساني عميق جدا.

كلمة الافتتاح : عائشة الزعيمي الصخري

شددت عائشة الزعيمي الصخري، رئيسة جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)، خلال كلمتها الافتتاحية، على أهمية ترسيخ مؤتمر النسوية كحدث سنوي ومؤسسي وهيكلي، قادر على توحيد جهود الحركة النسائية حول التفكير الجماعي والتشخيصات المشتركة والاستراتيجيات المشتركة.

وشكل الاجتماع التمهيدي المنعقد بتاريخ ١٦ ماي، أي قبل يوم واحد من انطلاق المؤتمر، فرصة ثمينة جمعت حوالي ثلاثين جمعية نسوية من مختلف مناطق المغرب، من بينها وجدة، أكادير، فاس، مراكش، خريبكة وتطوان، حيث يعكس هذا التمثيل الواسع رغبة واضحة من أجل تجاوز مركزية الرباط والدار البيضاء، بهدف توسيع وتعميق قاعدة النقاشات النسوية على مستوى التراب الوطني.

اختار مؤتمر النسوية في نسخته الثانية شعار :»العنف واللامساواة الاقتصادية: التعريف، الفهم والعمل»، انسجاما مع الحاجة الملحة من أجل إبراز قضية غالبا ما يتم تهميشها في المناقشات العمومية. ففي الوقت الذي يتم فيه التنديد بالعنف الجسدي والرمزي ضد المرأة، شددت عائشة الزعيمي الصخري على وجود نوع آخر من العنف، أقل وضوحا وأكثر صمتا، لكنه أكثر انتشارا وعمقا، وهو: العنف الاقتصادي.

ويتخذ العنف الاقتصادي أشكالاً عديدة:

- استمرار الفوارق في الأجور،
- هشاشة العمل غير المهيكل،
- عبء المسؤوليات المنزلية،
- غياب الحماية الاجتماعية،
- صعوبات في الوصول إلى الموارد الاقتصادية (الائتمان، الملكية العقارية، ريادة الأعمال)

تُعيق هذه الأشكال غير المرئية من العنف الاقتصادي في كثير من الأحيان تحرر المرأة، وتُضعف استقلاليتها، وتُطيل من تبعيتها في مختلف مجالات الحياة—من الأسرة إلى العمل والمجتمع، وهي قضايا متجذرة في السياسات العمومية، والقوانين، والمعايير المهنية، بالإضافة إلى التصورات الجماعية السائدة.

وأكدت رئيسة جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)، أن الوقت قد حان للحركة النسوية من أجل الاستفادة الكاملة من هذا البعد الذي لم يتم استكشافه بعد، وذلك من تجديد التأكيد أن المساواة الاقتصادية هي شرط أساسي لتحقيق المساواة الحقيقية، وأن الحقوق ليست مجرد مبادئ قانونية، بل يجب ترجمتها إلى حقوق ملموسة من خلال الحصول على دخل لائق وضمان الاستقلال المالي والأمن الاقتصادي.

ومن أجل افتتاح جلسات الحوار، تمت برمجة ثلاث مداخلات مؤسساتية:

- نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية – الأولويات الاقتصادية للحكومة في مجال المساواة،
- يونس سكوري، وزيرة الإدماج الاقتصادي – التشغيل وإدماج المرأة في سوق العمل،
- شكيب بن موسى، المندوب السامي للتخطيط – تحليل إحصائي للتفاوتات الاقتصادية.

تمحور اليوم حول أربع حلقات نقاش:

1. العراقيل النظامية التي تعيق وصول المرأة إلى الاقتصاد المهيكل،
2. العراقيل القانونية والثقافية والهيكلية وأدوات العمل الممكنة،
3. تجارب ميدانية ملهمة،
4. الاستراتيجيات الجماعية ودور وسائل الإعلام في التغيير.

تهدف هذه الاجتماعات في المقام الأول إلى أن توفير فضاء للاستماع وتبادل النقاش والمساهمة في بناء جماعي مشترك.
واختتمت عائشة الزعيمي الصخري كلمتها بتوجيه شكرها الكبير إلى اللجنة العلمية على جديتها والتزامها، وإلى الجمعيات الشريكة على انخراطها الفعال في ترسيخ هذا المشروع الجماعي الطموح، الذي يبعث الأمل ويفتح آفاقًا واسعة نحو المستقبل.

نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية: الأولويات الاقتصادية المرتبطة بالمساواة

افتتحت نادية فتاح كلمتها بتسليط الضوء على أهمية مؤتمر النسوية في المشهد المؤسساتي المغربي، ووصفته بأنه لحظة أساسية من الصراحة والوضوح، يعكس التحولات العميقة التي شهدها المغرب في مجال المساواة بين الجنسين، في ظل التوجيهات الملكية السامية.

وتحدثت الوزيرة عن الإصلاحات الكبرى التي جرت خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك إصلاح مدونة الأسرة سنة 2004 والمراجعة الجارية، وأكدت التزام الدولة بديناميكية التحول الهيكلي والمجتمعي، وتعزيز حقوق النساء.
كما أعربت نادية فتاح عن شعورها بالقلق إزاء قضية العنف ضد المرأة، معتبرة أنه سواء كان جسديًا، نفسيًا، اقتصاديًا، أو رمزيًا، فهو لا يزال حاضر ويبطئ تقدم المجتمع بأكمله، مؤكدة أن هذا العنف ليس مجرد أحداث عابرة، بل انعكاس لظواهر اجتماعية متجذرة، حيث أن الإحصائيات المرتبطة بهذا الموضوع مثيرة للقلق.

- تعرضت امرأة واحدة من كل اثنتين في المغرب لشكل من أشكال العنف
- 30% من النساء العاملات تعرضن للعنف في مقرات عملهن،
- لا يزال الفضاء العام مكانا لانعدام الأمن بالنسبة للعديد من النساء.

واستشهدت وزيرة الاقتصاد والمالية بالكاتبة والناشطة الفرنسية جيزيل حليمي حين قالت «**النسوية لم تقتل أحداً. لكن الذكورية تقتل كل يوم**»، كما دعت في كلمتها إلى صحوة جماعية، مشددة أن الأمر لا يتعلق بمجرد شعارات، بل بحيوات مقيدة، وكفاءات مهدورة، وحريات منتهكة. وأعربت عن أسفها لأن المساواة لم تصبح بعد أولوية وطنية حقيقية، منددة بالنهج الذي لا يزال مجزأ وهامشيا وتكنوقراطيا.

وأشادت الوزيرة بالتقدم المحرز على الصعيدين التشريعي والبرمجي، مؤكدة على ضرورة عمل **جماعي ومتضافر وجريء ومستدام**، كما جددت انخراط وزارة الاقتصاد بشكل كامل في هذا العمل، إيمانا منها بأن **الإدماج الاقتصادي للمرأة هو شرط أساسي لتحقيق النمو الوطني.**

أكدت وزيرة الاقتصاد والمالية أن معدل مشاركة المرأة المغربية في سوق العمل لا يزال دون المستوى المطلوب، رغم ما تتمتع به من إمكانات وطاقات كبيرة. وشددت على أن توفير فرص العمل، وتسهيل التمويل، ودعم ريادة الأعمال، وتمكين المرأة من تولي مناصب صنع القرار يمثل أولوية استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التنمية الشاملة.

في هذا الإطار، سلطت الوزيرة الضوء على مبادرة أُطلقت سنة 2023 بالتعاون مع البنك الدولي، والتي تركز على تطوير أدوات ملموسة تشمل تسهيل الوصول إلى التمويل، وتوفير العمل اللائق، وتحسين التنقل، وتقديم حلول لرعاية الأطفال. ورغم أهمية هذه المبادرة كخطوة إلى الأمام، إلا أنها لا تزال غير كافية.

ومن أجل المضي قدمًا، دعت الوزير إلى تضافر الجهود بشكل جماعي مع

- المجتمعات المحلية، من أجل آليات رعاية يسهل الوصول إليها وفعالة
- نظام التعليم، لتفكيك الصور النمطية منذ سن مبكرة
- الشركات، من أجل بيئات عمل آمنة ومنصفة
- الرجال، الذين يجب أن يشاركوا بشكل كامل في هذا النضال من أجل تحقيق المساواة.

واختتمت الوزيرة مداخلتها بتجديد التأكيد على أن المساواة ليست ترفًا، بل تشكل **ركيزة أساسية من أجل مستقبل المغرب**، وعبرت عن أملها في أن تُشكل هذه اللقاءات نقطة تحول نحو تحقيق التزام حقيقي، يخرج بمقترحات ملموسة ويضمن استمرارية النضال من أجل السعي نحو تحقيق استقلالية جميع السيدات.

يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

قدّم وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، خلال كلمته، رؤية معمّقة حول مسألة تكافؤ الفرص وتمكين المرأة عبر العمل في القطاع العام، كما تحدث بصراحة عن واقع إدارته منذ توليه المنصب، حيث لم تتجاوز نسبة النساء في مناصب القيادة 5%، وكان الهيكل الإداري شبه ذكوري بالكامل. مع ذلك، ودون اللجوء إلى فرض نظام الكوطا، واعتمادا على مبدأ الجدارة والشفافية، أطلق الوزير مسارًا للإصلاح أسفر عن رفع هذه النسبة إلى 25% ثم إلى 45%، خلال فترة وجيزة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. وشدد الوزير على أن الكفاءات النسائية موجودة بالفعل، لكن غياب المبادرة لتسميتهن أو ترقيتهن حال دون بروزهن. وبهدف تشجيع الحراك المهني للمرأة، خاصة في الجهات، دعا الوزير إلى إنشاء آليات دعم ملموسة من شأنها أن تسمح لهن بالارتقاء في السلم دون أن يعيقها موقعها الجغرافي أو القيود الإدارية. كما تحدث الوزير عن برنامج تكويني يستهدف 100 امرأة داخل الوزارة والمؤسسات التابعة لها، يتمحور حول نظرية التحرر، بهدف تمكينهن من تصور مشاريع متكاملة وتعزيز مكانتهن الاقتصادية.
وأضاف المتحدث أن إدماج الأشخاص بدون مؤهلات، الذين غالبًا ما ينتمون إلى الفئات الأكثر هشاشة، من بين المحاور الأساسية، وذلك من خلال توفير فرص شغل تجمع بين التكوين والممارسة داخل المقاولات. وأعلن عن إطلاق مخططات خاصة موجهة لهذه الفئة، تجمع بين التعلم والتكوين داخل الشركة، مع ضمان حد أدنى من الأجور خلال فترات التكوين. وأكد يونس السكوري على ضرورة ملاءمة السياسات العمومية مع خصوصيات الواقع المحلي، مشيرا إلى وجود مقاولات لا تستطيع تحمل كلفة الحد الأدنى للأجور (SMIG)، فضلا عن شباب انقطعوا عن التمدرس منذ الصغر، مما يستوجب خلق منظومة تعليمية وتكوينية تحترم كرامة الجميع. وشدد المتحدث في رؤيته لمستقبل سوق الشغل على أهمية اعتماد صيغ عمل مرنة، خاصة العمل عن بُعد والعمل الجزئي، واعتبرهما رافعتين قادرتين على تلبية حاجات واقعية، خاصة لدى النساء في المدن المتوسطة، اللواتي غالبا ما يضطررن للتخلي عن مساراتهن المهنية بسبب غياب حلول تتلاءم مع مسؤولياتهن الأسرية. **إن إعطاء الاختيار هو شكل من أشكال الحرية، وسيتم قريبا تعبئة مائة شركة لاختبار وإضفاء الطابع الهيكلي على طرق العمل الجديدة، بما يتوافق مع الأطر الضريبية والقانونية المغربية.**

وختم المتحدث كلمته بالحديث عن مشروع عزيز على قبله هو العمل عن بُعد، قائلا «يُعد العمل عن بُعد فرصة استثنائية، خصوصا بالنسبة للنساء في المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم اللواتي غالبًا ما يتوقفن عن العمل بسبب الالتزامات العائلية. الأمر لا يتعلق بتغيير نموذج المجتمع بين عشية وضحاها، بل بمنح الاختيار الذي يُعد بحد ذاته خطوة كبيرة. سنحدد مائة شركة لتنفيذ مشاريع تجريبية، ودراسة الممارسات الجيدة على المستوى الدولي، وتكييف الإطار التنظيمي، وقبل كل شيء التفكير في الضرائب والتعويضات والحوافز اللازمة».

وفي النهاية، شدد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات على ضرورة إجراء إصلاح شامل لمدونة الشغل من أجل توجيه هذه التطورات بشكل أفضل وتلبية توقعات المجتمع المغربي المتغير باستمرار، حيث كانت رسالته واضحة: **الإجراءات المتخذة لا تهدف إلى اتباع الاتجاهات أو الموضة، بل ضمان المساواة والتحرر والكرامة الاقتصادية بشكل ملموس، بإرادة قوية ونظرة واقعية. وختم مداخلته بالقول :«الأمر ليس سهلاً، القصة معقدة، والمقاومة موجودة، لكن الإرادة راسخة وثابتة ولا مجال للتراجع».**

المتحدث الرئيسي:

شكيب بنموسى، المندوب السامي للتخطيط

المرأة والنشاط والتوظيف: الوضع والقضايا والتحديات الرئيسية:
«كيف توضح البيانات الحديثة التحديات التي تواجه تحقيق المساواة الاقتصادية؟»

بدأ المفوض السامي للتخطيط، السيد شكيب بن موسى، كلمته بالإشادة بجهود مؤتمر النسوية، وجدد التأكيد على أن المساواة بين الجنسين تمثل أولوية استراتيجية لتنمية المغرب، مشيرا إلى أهمية مراجعة مدونة الأسرة، الذي بدأ سنة 2024 تحت إشراف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، كرافعة أساسية للتحول الاجتماعي.

وأظهرت بيانات حديثة للمندوبية السامية للتخطيط، **صورة متباينة**، ذلك أنه وبالرغم من التقدم الكبير في التعليم، وتغير نماذج الأسرة، وانخفاض معدل الخصوبة، إلا أن **المشاركة الاقتصادية للمرأة لا تزال ضعيفة وتمييزية.**
بعض الأرقام الرئيسية:

- شاركت 19.8% فقط من النساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق، سنة 2024 في سوق العمل، مقارنة بـ 69% من الرجال.
- يبلغ معدل البطالة بين النساء 19.3%، وهو معدل أعلى بكثير من معدل البطالة بين الرجال (12%)
- لا تزال الفجوة في الأجور مثيرة للقلق: ففي المناطق الحضرية، تكسب النساء أقل بنسبة 22% من الرجال ذوي المستوى المماثل، وتصل الفجوة إلى 42.5% للنساء غير الحاصلات على دبلوم و36.7% للنساء الحاصلات على درجات علمية أعلى.

وسلط المندوب السامي للتخطيط خلال مداخلته الضوء على **العبء غير المرئي للعمل غير مدفوع الأجر**، الذي تتحمله النساء في الغالب، فوفقاً لدراسة كيف يوزع الأفراد ميزانيتهم ووقتهم لسنة 2012، تمثل المهام المنزلية **19.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤدي النساء 84% منها**، حيث يؤثر هذا العبء غير المرئي بشكل كبير على مدى توفرهم للعمل وعلى استقلاليتهن.
وشدد السيد شكيب بنموسى على العنف الاقتصادي كشكل من أشكال القيود الصامتة والمستمرة، مما يؤدي إلى التبعية المالية

وانقطاع المسارات الوظيفية والحد من النمو المهني، كما أن لهذا العنف تكلفة اقتصادية مباشرة تُقدر بـ **2.85 مليار درهم** سنويا، بحسب تقديرات العنف الجسدي و/أو الجنسي.
كما أشار المتحدث إلى ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة في **المناطق القروية**، إذ تعمل النساء هناك في كثير من الأحيان دون أي وضع أو أجر، ويؤدي تهميشهن إلى خسارة في الدخل تقدر **بنحو 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني.**

وإزاء **هذا الواقع ذو الأبعاد المتعددة**، دعا السيد شكيب بنموسى إلى اتباع نهج متكامل ومنسق ومتعدد القطاعات، وحدد عدة أدوات للعمل هي

- تقليص الفوارق في الأجور،
- توزيع أفضل للمهام المنزلية،
- الوصول إلى دور الرعاية والحضانة،
- تنظيم وقت العمل،
- مكافحة الصور النمطية المبنية عن الجنس.

يُتوقع، **وفقا لنموذج مستقبلي للمندوبية السامية للتخطيط**، أن يؤدي تبني استراتيجية مشتركة على هذه الجبهات بحلول سنة 2035 إلى زيادة معدلات مشاركة الإناث بمقدار **9 نقاط، وتوليد نمو إضافي بنسبة 3% في الناتج المحلي الإجمالي.**

وأخيرا، أكد المندوب السامي للتخطيط على أن المساواة الاقتصادية لا يتم فرضها بمرسوم، بل يتم بناؤها من خلال سياسات تستند على الحقائق. وأكد أن المندوبية ستواصل تقديم **بيانات دامغة** وتحديث الدراسات (بما في ذلك المتعلقة بالأسرة واستخدام الوقت)، وستظل في الاستماع للمقترحات المقدمة من هذه المؤتمرات لإثراء النظام الإحصائي الوطني ودعم تطوير السياسات الشاملة.

التوصيات :

توصيات من أجل مكافحة العنف واللامساواة الاقتصادية ضد النساء :

1. دمج البعد الاقتصادي للعنف في السياسات العامة

- الاعتراف بالعنف الاقتصادي كشكل من أشكال العنف.
- دمج هذا البعد في برامج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (VBG).
- التقييم المنهجي للتكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة وتأثيرها الاجتماعي.

2. تقليص الفجوات في الأجور والتمييز المهني

- تنفيذ تدابير ملزمة لتقليص الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء، خاصة في القطاع المهيكل.
- تعزيز شفافية الأجور وتعزيز آليات الرقابة ضد التمييز في التوظيف والترقية.
- تشجيع زيادة تمثيل النساء في القطاعات المستقبلية والمناصب القيادية.

3. تعزيز استفادة النساء من فرص العمل وضمان الاستقلال المالي

- تنفيذ سياسات شاملة للاقتصاد المستدام واستهداف مناطق محددة، خاصةً المناطق القروية.
- زيادة فرص حصول النساء على الائتمان والممتلكات وريادة الأعمال، خاصة المقاولات الصغرى التي تديرها النساء.
- تقدير الأنشطة غير المهيكلة وتحويلها إلى وظائف محمية بالقانون.

4. تخفيف عبء العمل المنزلي غير مدفوع الأجر

- تطوير وتعميم الوصول إلى الخدمات العمومية المحلية: دور الحضانة والمقاصف ورعاية المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.
- تشجيع التوزيع العادل للمهام العائلية من خلال حملات التوعية والمحفزات (على سبيل المثال تمديد عطلة الأبوة).

التعرف على القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي وقياسها ودمجها في المؤشرات الوطنية (على سبيل المثال الناتج المحلي الإجمالي).

5. مكافحة الصور النمطية المتعلقة بالجنسين منذ الطفولة

- إصلاح المناهج المدرسية لتفكيك المعايير الجنسانية.
- تكوين المعلمين والمربين والعاملين في مجال الإعلام على ثقافة المساواة.
- تعزيز النماذج النسائية الملهمة في المجال الإعلامي والتعليمي.

6. بناء استراتيجية وطنية منسقة ومتعددة القطاعات

- الانتقال من النهج القطاعي إلى السياسات المتكاملة، بما يتماشى مع أولويات النموذج الجديد للتنمية.
- تعبئة السلطات المحلية والشركات والمجتمع المدني والرجال في مسؤولية مشتركة.
- الاعتماد على بيانات موثوقة وتطوير المؤشرات القائمة على النوع الاجتماعي، وتعزيز الأدوات المرتبطة بالاحصاء (مثل دراسات الوقت والأسرة والتوظيف).

7. ضمان مراقبة الالتزامات والمساءلة عنها

- وضع إطار لرصد وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالمساواة الاقتصادية.
- جعل بعض التمويل العمومي مشروطا بمعايير المساواة بين الجنسين.
- ضمان حوار منظم بين المؤسسات والباحثين والباحثات والناشطين والناشطات والمواطنين والمواطنات

الجلسة الأولى :

التحديات والتغيرات والتفاقضات : ما هي العراقيل النظامية التي تعيق مشاركة المرأة اقتصاديا في القطاع المهيكل رغم التحسن المستمر في المستوى التعليمي؟ لماذا تميل النساء، أو يُشجَّعْنَ، على الانخراط بشكل أكبر في الأنشطة غير المهيكلة؟ وما هي تداعيات هذا الوضع على تمكينهن الاقتصادي وعلى المجتمع ككل؟

رجاء مجاطي، خبيرة اقتصادية

قدمت الخبيرة الاقتصادية رجاء مجاطي في مداخلتها قراءة شاملة ونقدية لوضع المرأة في سوق العمل بالمغرب، وسلطت الضوء على التناقضات الهيكلية التي تتخلل الاقتصاد الوطني والسياسات العمومية المتعلقة بالمساواة، حيث أكدت في بداية كلمتها أن الإدماج الاقتصادي للمرأة لا يعد مجرد مسألة أخلاقية أو عدالة اجتماعية، رغم أهميتهما القصوى، بل هو في المقام الأول مطلب أساسي لتحقيق التنمية، واستشهدت في هذا الصدد بالعديد من الدراسات الدولية، التي أجرتها منظمات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، والتي أظهرت أن زيادة نشاط المرأة يشكل أداة قوية لتحقيق النمو الاقتصادي. وبناء على ذلك، فإن التفاوت الاقتصادي لا يعتبر ظلمًا فحسب، بل يمثل أيضا تكلفة باهظة على المجتمع ككل، لكونه يُعيق ظهور الكفاءات، كما يُضعف قدرة الأسر على مواجهة التحديات، ويحد من نشاط النسيج الاقتصادي.

وسلطت رجاء مجاطي في تحليلها الضوء على ديناميكيتين متناقضتين، فمن جهة هناك ارتفاع ملحوظ في مستوى تأهيل المرأة وتزايد حضورها في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع مستويات التعليم، فضلاً عن التغيرات الديموغرافية والمهنية التي يعرفها المجتمع. ومن ناحية أخرى، يقابل هذه الديناميكية الإيجابية اتجاه قوي نحو عدم الاستقرار، إذ تظل نسبة كبيرة من النساء **محصورات في وظائف غير مهيكلة، ويحصلن على أجور منخفضة ودون أي وضع قانوني أو حماية اجتماعية**. ورغم أهمية هذه الوظائف حيوية للاقتصاد، إلا أنها تظل غير مرئية في المؤشرات الرسمية، مما يساهم في استمرار ضعف وضع المرأة. هذا التناقض يلخص وضع سوق العمل المغربي الذي، بحسب مجاطي، يسحب النساء إلى الأسفل بقدر ما يسحبهن إلى الأعلى.

كما تحدثت الخبيرة الاقتصادية على انخفاض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، وهو من بين أدنى المعدلات في العالم وداخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الرغم من التحسن المستمر في مستويات التعليم. ويزداد هذا الوضع إثارة للقلق لأنه يؤثر على الشابات في المناطق الحضرية، اللواتي يتراكم لديهن حواجز تتعلق بنوع الجنس والشباب ومركزية الفرص الاقتصادية. وجددت التذكير أن البطالة تؤثر على النساء أكثر من الرجال، وعندما تكون هؤلاء النساء شابات ويعيشن في المناطق الحضرية، فإنهن يعانين من الإقصاء الثلاثي.

كما تطرقت رجاء مجاطي إلى استمرار عدم المساواة في الأجور، لا سيما في القطاع الخاص حيث لا تزال فجوة الأجور قريبة من 30%، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف إلا أن هذه الفجوات لا يمكن تفسيرها بالكفاءة أو الإنتاجية، بل بالتقسيم الجنساني لسوق العمل، وعدم المساواة في الوصول إلى مناصب المسؤولية، فضلا عن الصور النمطية المترسخة في ممارسات العمل. ويساعد هذا النقص الهيكلي في الأجر على إبقاء السيدات في أدوار ثانوية، حتى عندما تكون حاصلة على درجات علمية عالية أو تتمتع بخبرة واسعة.

ومن بين النقط المحورية الأخرى التي تطرقت لها الخبيرة الاقتصادية هو العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، وهو اقتصاد ظل حقيقي تقوم به النساء بشكل حصري تقريبا، وتكلمت بشكل ساخر عن كون النساء هن «البطلات» في هذا المجال، مؤكدةً أن هذا الواقع يمنعهن من الانخراط في العمل المهيكل، كما أشارت إلى أن الدراسات الاستقصائية المتاحة تظهر أن النساء يتحملن عبء العمل المنزلي أكثر بكثير من الرجال، وأن هذه الفجوة تغيرت بالكاد في العقدين الماضيين. كما نوهت إلى أن الأرقام الرسمية، التي غالبا ما يُستشهد بها، قد تقلل من حجم العمل غير المهيكل للمرأة، ذلك أن نسبة كبيرة من النساء الناشطات يعملن في مشاريع صغيرة جدا، أو ضمن تعاونيات، أو في شبكات

غير مهيكلة دون الحصول على حماية اجتماعية أو اعتراف قانوني. ودعت إلى تحسين جودة البيانات وتعزيز قدرة الأجهزة الإحصائية الوطنية على قياس هذه الأشكال غير المرئية حتى الآن من النشاط الاقتصادي.

أحد أهم الأبعاد التي ذكرتها مجاطي هو **التكوين المهني**، حيث نددت بالفصل المستمر بين الجنسين في التعليم والتكوين. وأوضحت أن الشابات يتم توجيههن إلى القطاعات ذات القيمة المنخفضة، والتي تعزز الأدوار الجندرية التقليدية، بينما يحصل الرجال على فرص وصول أكبر إلى القطاعات الواعدة، وينعكس هذا الخلل في التوجيه على الاندماج المهني المتباين، ويؤدي إلى التقليل من قيمة مهارات المرأة في سوق العمل. وأكدت مجاطي على أهمية العمل والتوعية في المراحل الأولية، انطلاقا من **المدرسة**، لكسر هذا التكاثر الاجتماعي والمهني.

وأخيرا، قامت الخبيرة الاقتصادية بتحليل الإطار الاقتصادي الشامل الذي تندرج ضمنه هذه القضية، وأوضحت أن المغرب ملتزم بتتبع استراتيجية تنموية موجهة نحو التصدير، مع التخصص في قطاعات تعتمد بشكل كبير على النساء، وتكون أكثر عرضة للمخاطر، مثل الصناعات الفلاحية أو المنسوجات. وتعتمد هذه القطاعات بشكل كبير على الأسواق الدولية، وتتعرض لأزمات متكررة ومنافسة عالمية شرسة. ويعرض هذا النمط النساء بشكل خاص لعدم الاستقرار، حيث تعمل الكثير منهن في ظروف تفتقر إلى الحماية، مما يجعلهن عرضة للصدمات الاقتصادية. كما سلطت الضوء على دور الأعراف الاجتماعية التي تتخلل جميع مجالات المجتمع، من الأسرة إلى الأعمال التجارية والمؤسسات. إن هذه المعايير، الصريحة أو الداخلية، تحد من تطلعات المرأة، وتقيد مساراتها، وتعيد إنتاج عدم المساواة من خلال آليات غير مرئية ولكنها قوية.

بالإضافة إلى تحليلها لعدم المساواة الاقتصادية وأشكال العمل غير المرئية، لفتت رجاء مجاطي الانتباه إلى الأشكال الناشئة لعمل المرأة، والتي غالبا ما يتم تجاهلها في السياسات العمومية وتغيب عن الخطاب المؤسسي. وأشارت إلى العمل المنزلي المهني — عمل المساعدين المنزليين أو مقدمي الرعاية أو المربيات — الذي لا يزال يتسم بعدم الاستقرار الشديد وعدم الإعلان والغياب شبه الكامل للحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذا العمل متجذر في المنازل الحضرية وضروري لتوازن العديد من الأسر، إلا أنه لا يزال بعيدًا عن الرادار المؤسسي ويستحق الاعتراف القانوني والاجتماعي الكامل.

كما سلطت رجاء مجاطي الضوء على **ظهور اقتصاد شعبي مبتكر**، تقوده نساء مؤهلات وصفتهن بـ«شابات بارعات»، تُبدعن في تقديم أنشطة صغيرة على هامش الدوائر الاقتصادية التقليدية. وتُظهر هؤلاء السيدات، رغم الظروف غير المستقرة، قدرة إبداعية هائلة، فهن يفتحن متاجر غير رسمية، ويقدمن خدمات رقمية أو يدوية، ويطلقن مشاريع صغيرة لريادة الأعمال بوسائل محدودة للغاية. هذه المسارات، التي توصف بأنها «غير المهيكلة» بمعناها السلبي، هي في الواقع أشكال من المرونة الاقتصادية، تثمين المهارات والخبرات **النسائية في ظل استبعادها من الهياكل التقليدية** لسوق الشغل.

ودعت رجاء مجاطي إلى الاعتراف بهذه الأشكال الهجينة من النشاط الاقتصادي الذي يُشكل جزءً من الاقتصاد غير المهيكل والاجتماعي، كما أشادت بالجهود المبذولة في هذا المجال، ولا سيما عبر برامج القروض الصغيرة وتشجيع التعاونيات والسياسات الداعمة لها. وأشارت إلى أن المغرب كان رائدا في تطوير القروض الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، وجهت المتحدثة انتقادات عدة **للقيود النظامية** التي تعترض هذه المبادرات، ذلك أن التمويل لا يزال ضعيفا، ونسب الديون مرتفعة، ويفتقر المستفيدون —معظمهن نساء— إلى الدعم اللازم والوصول المستقر إلى الأسواق. وتظل **مشكلة التسويق**، على وجه الخصوص، تشكل عقبة رئيسية: فبدون فرص مستدامة وخاضعة للرقابة، تظل هؤلاء النساء معتمدات على المعارض العابرة أو الشبكات غير الرسمية أو القنوات المحلية المحدودة، مما يحد من الأثر الاقتصادي لجهودهن.

كما تطرقت المتحدثة إلى فجوات الإدارة في العديد من التعاونيات، مشيرة إلى أن 14% منها فقط تديرها الآن نساء، وهُنا يُطرح التساؤل حول ملكية المرأة لهياكل الاقتصاد الاجتماعي، سواء من حيث القيادة أو الإدارة أو استراتيجية الأعمال. وفي رأيها، يجب على سياسات الإدماج الاقتصادي أن تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار وتضمن تصميم الآليات الموضوعة **على أساس الاحتياجات الحقيقية للمرأة**، وليس مجرد أدوات مؤسسية من أجل الأغراض الإحصائية.

وفي الختام، ذكّرت رجاء مجاطي بأهمية إعادة قراءة **الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025**، التي تهدف إلى زيادة مشاركة النساء في سوق العمل بشكل كبير، في ضوء الحقائق الراهنة. ومع اقتراب الاستراتيجية من الموعد النهائي المحدد لها، لا تزال النتائج بعيدة عن الأهداف المعلنة. بالنسبة لها، ينبغي أن يشجع هذا على إعادة تقييم المخططات القائمة، وإعادة التركيز على الممارسات الحقيقية، والنظر بشكل أكثر صرامة فيما يسمى بأشكال العمل «غير المهيكل»، ولكنها تنظم بشكل عميق الاقتصاد اليومي للمرأة في المغرب.

كما دعت الخبيرة الاقتصادية رجاء مجاطي إلى تحول هيكلي شامل، وأعطت كمثال إسبانيا، حيث أسهمت القوانين التقدمية والتدابير الوقائية في تغيير المعايير الاجتماعية بشكل كبير، مما أدى إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة لتمكين المرأة اقتصاديًا. وترى مجاطي أن المغرب لن يتمكن من تجنب مثل هذا الالتزام، فالإعلان عن المبادئ لا يكفي، بل يجب ترجمتها إلى سياسات ملموسة، ومنسقة، وقابلة للقياس، قادرة على تغيير الممارسات والعقليات بشكل فعّال.

مريم نصيري ، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

قدمت مريم نصيري، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المغرب، في مداخلتها تحليلا دقيقا حول العراقيل المتعددة التي تعترض طريق المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مشددة على أهمية معالجة هذه العراقيل باعتبارها أعراضًا لنظام معيب هيكليًا. ورحبت نصيري بالمداخلات السابقة، خاصة تلك التي قدمها المندوب السامي للتخطيط، والتي مكنت من إجراء تشخيص كمي ومعقول للوضع. بالنسبة لها، فإن اللامساواة المستمرة التي تواجهها المرأة ليست خلل مؤقت، بل أزمة فرص منهجية، حيث لا تتمتع المرأة بالظروف أو البيئة الآمنة اللازمة لتطوير إمكانياتهن الكاملة.

وأكدت مريم نصيري أن التفاوت الاقتصادي والمهني في الأجور يُشكل أولى العقبات الأساسية، وغالبًا ما يُقبل كأمر واقع، مما يُحدث آثارًا قوية من الإحباط والتبعية والتهميش، كما لفتت الانتباه إلى أن واحدة فقط من كل ثماني نساء تتمكن من دخول عالم العمل بظروف مستقرة، بينما تعاني الغالبية العظمى في الوقت نفسه من أشكال مختلفة من عدم الاستقرار، أو الاستغلال، أو التهميش خارج الإحصاءات الرسمية. وفي سياق عدم المساواة في الأجور، أشارت إلى فروقات صادمة تصل أحيانًا إلى 70% بين الرجال والنساء الذين يحملون نفس الشهادات ويشغلون نفس المناصب. هذه الفوارق، حسب المتحدثة ليست حالات فردية، بل آليات تمييزية متجذرة بعمق في الهياكل المهنية والمؤسسية، وهي أكثر من كونها ظلما اجتماعيا، لكون هذه التفاوتات لها تكلفة اقتصادية حقيقية، فهي تعيق الابتكار والقدرة التنافسية وتُحد من النمو. ومن وجهة نظرها، فإن مكافحة اللامساواة في الأجور هو استثمار هيكلي وليس مجرد نفقات.

العائق الرئيسي الثاني الذي أكدت عليه ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو الأمان، وأشارت في هذا الصدد إلى النتائج المقلقة للإحصاء الوطني لسنة 2019، الذي جاء فيه أن ما يقرب من7.6 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و74 سنة (من أصل 13.4 مليونًا) تعرضن للعنف مرة واحدة على الأقل، وأن57% من النساء في المغرب وقعن ضحايا للعنف، بما في ذلك أكثر من ٤ ملايين في الأماكن العمومية. وفي ظل هذه الظروف، من غير المعقول الاعتقاد بأن المرأة قادرة على النجاح، أو القيام بمشاريع مهنية، أو تولي مناصب قيادية. السيدات يواجهن باستمرار بيئة عمل عدائية، ومهددة، وغالبا ما يتم التغاضي عنها ضمنا. كما شددت مريم نصيري على أن انعدام الأمن المسجل لا يقتصر على مكان العمل فحسب، بل يمتد إلى رحلة الوصول إلى هناك، وفي وسائل النقل، وإضاءة المساحات الحضرية. وفي هذا الصدد، رحبت بالتعميم الحكومي لتعزيز التشغيل الذي يأخذ بعين الاعتبار هذه العناصر من البنية التحتية كأدوات للتحرر.

كما تطرقت المتحدثة للعائق الثالث، الذي اعتبرته أكثر تعقيدا ولا يزال مستمرا، ويتعلق الأمر بالمعايير الاجتماعية، والتي سمتها بـ«أبطأ العقبات التي يجب إزالتها»، وهي متجذرة بعمق في التصورات الاجتماعية والأسرية والمهنية، والتي تضع المرأة في تصور مختزل لدورها، يقتصر على العمل المنزلي. ومن خلال إبقاء المرأة في منطق الواجب والتفرغ الدائم للآخرين، فإنها تحرم نفسها من الوقت والمساحة الذهنية والطاقة اللازمة لاستثمار المشاريع الشخصية أو المهنية. وشددت المتحدثة أن عبء العمل المنزلي، حتى عندما يتم الاعتراف به، لا يزال يؤدي إلى الحرمان من الوقت الشخصي، وهو حرمان غير مرئي ولكنه حاسم. وأشارت مريم إلى أن هذه المعايير تتناقل عبر الأجيال، ولكن من الممكن جدا تغييرها من خلال سياسات عمومية طموحة ومتكاملة وذات تأثير رمزي قوي.

وأعربت مريم نصيري، بناء على تجربتها في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عن فخرها بالمساهمة في العديد من المشاريع الهيكلية التي تضع المساواة في قلب الإصلاحات الحالية، وذلك من خلال التعاون الوثيق مع الجهات الرسمية والفاعلة في المجتمع المدني. كما دعت إلى التفكير ليس فقط في التدابير المتخذة ولكن أيضا في كيفية توزيعها وتكاملها وتوضيحها في التشخيصات السياسية، مشددة على الحاجة إلى الاتساق الشامل والتقييم المستمر لفعالية الإجراءات المتخذة.

واختتمت كلمتها بالتأكيد على أن القضاء على اللامساواة لا يتحقق بالنوايا الحسنة، بل من خلال اعتماد آليات ملموسة تستند على بيانات قوية وأهداف واضحة وإرادة جماعية مشتركة، مؤكدة ان الاعتراف بكفاءات المرأة كقوة دافعة للقيمة والثروة والابتكار والتواصل الاجتماعي لن يحدث إلا من خلال تحول جذري في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تعيش فيها، وهذا التحول، أمر عاجل وممكن ولا غنى عنه.

زهور بوزيدي، عالمة اجتماع

ركزت عالمة الاجتماع زهور بوزيدي خلال مداخلتها على المرأة القروية والتحولات الاجتماعية الصامتة التي يعرفها العالم القروي المغربي، مع التشديد على الديناميات الاقتصادية وآثار الهجرة والتطور البطيء للأعراف الاجتماعية. وشددت بوزيدي على أهمية النظر إلى المناطق القروية والحضرية على قدم المساواة، مؤكدة أن حدودهما متقاربة بشكل متزايد، موضحة أن مفهوم المناطق القروية لم يكن مثل السابق، فتنقل المرأة القروية، سواء من أجل العمل أو التعليم أو الأسرة، يعيد رسم الواقع الاجتماعي ويجعل التصنيف الثنائي الصارم بين المرأة القروية والحضرية من الماضي.

وأشارت المتحدثة إلى أن المرأة القروية ساهمت منذ القدم بشكل فعال في بقاء الأسرة من خلال مشاركتها في الفلاحة العائلية، حيث لم يقتصر عملها على العمل المنزلي ورعاية الأطفال، ولكن امتد ليشمل الأنشطة الفلاحية المحلية مثل تربية الماشية أو معالجة وحفظ المنتجات الغذائية. ومع ذلك، يظل هذا العمل غير مرئي، وغير مدفوع الأجر، وغير معترف به، كما يستمر في الهروب من الأطر المؤسسية والإحصائية. فخلال سنة 2005، كان أكثر من 68٪ من إجمالي العمل الذي تقوم به المرأة القروية غير مدفوع الأجر، ولا يزال هذا الأمر قائما إلى غاية اليوم.

وشددت بوزيدي على أن النساء القرويات، وعلى الرغم من تهميش أعدادهن، في الإحصائيات الرسمية، إلا أنهن يشكلن قوة اقتصادية أساسية، خاصة في سياق يزداد فيه اضطراب التوازنات المحلية بسبب هجرة الذكور، وتغير المناخ، وضعف النظم البيئية. وفي العديد من المناطق، تتولى النساء مهمة الاعتناء بالأراضي الفلاحية، وضمان استمرارية السلسلة الغذائية وقدرة الأسر على الصمود. وتشكل حالة العاملات الفلاحيات، على وجه الخصوص، نموذجاً لهذه المساهمة الصامتة والمحورية، ذلك أن دورهن في تطوير قطاع الفلاحة والأغذية الفلاحية أمر بالغ الأهمية، إلا أن ظروف عملهن محفوفة بالمخاطر، فكثيرا ما يعملون بدون عقد أو ضمان اجتماعي أو تأمين، ويتعرضن للحوادث والمبيدات الحشرية، وللأسف لا تخرج هذه القضايا إلى النور إلا في أوقات الأزمات، مثل تفشي جائحة كورونا، حيث تم تسجيل عدة حالات تفشي للتلوث في المزارع التي تعمل فيها النساء في ظروف صحية غالبا مقلقة.

كما ألقت عالمة الاجتماع الضوء على التنوع المتزايد في البروفايلات النسائية في المناطق القروية، وأشارت إلى زيادة فرص حصولهن على التعليم، وتراجع سن الزواج، وظهور ربات الأسر، وغالباً ما يكن مطلقات أو عازبات، وهن فئة ما لا تزال غير بارزة في الإحصاءات الرسمية. واليوم، ترأس النساء حوالي 14% من الأسر، وهو رقم كبير ومهم. ورغم هذه التطورات، تواصل النساء مواجهة عراقيل كبيرة، ولا سيما اللامساواة في الحصول على الأراضي، والقيود المفروضة على الحق في الميراث، واستمرار الزواج المبكر، خاصة في بعض المناطق القروية.

وشددت بوزيدي أن المرأة القروية تنخرط بشكل متزايد في الأنشطة المدرة للدخل خارج منزلها، سعيا منها إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي النسبي. وتكون هذه المبادرات في بعض الأحيان فردية، وأحيانا جماعية، ولكنها غالبا ما تواجه بيئة قانونية واقتصادية وثقافية غير مواتية. وعلى الرغم من أن العالم القروي يشهد تحولات ملموسة، إلا أن المعايير الاجتماعية تتطور ببطء، وتم تسجيل تغييرات ملحوظة، مثل زيادة مستويات التعليم الثانوي والعالي، لكن لا تزال القيود الثقافية والضغوط الأسرية تشكل عائقا كبيرا أمام تطور النساء على المستويين الشخصي والمهني.

كما تطرقت بوزيدي لمسألة الأعراف الاجتماعية، التي تعتبرها العائق الهيكلي الرئيسي الذي يقف أمام تمكين المرأة في كل من المناطق القروية والحضرية. هذه المعايير تؤثر على جميع المستويات سواء في الأسرة، وفي المجتمع، وفي الأعمال التجارية، وحتى في السياسة العامة. لكنها أشارت إلى أن الممارسات غالبا ما تتطور بشكل أسرع من الأداء، مؤكدة **أن النساء لا ينتظرن أكثر من ذلك، فهن ينظمن أنفسهن ويتصرفن ويتفاوضن على مكانهن في المجتمع رغم العراقيل، كما أصبحن يدركن على نحو متزايد إخفاقات المؤسسات وحقوقهن، ولم يعدن يترددن في المطالبة بالاعتراف بدورهن الاقتصادي.**

وفي الختام، قالت بوزيدي إن **الوقت حان للاعتراف الكامل بالمساهمة الاقتصادية للمرأة القروية ليس فقط على المستوى المحلي ولكن أيضا على المستوى الوطني**. ويتطلب ذلك اندماجا حقيقيا في السياسات الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية العمومية، فضلا عن العمل الموضوعي على مراجعة المعايير القانونية المتعلقة بالميراث وملكية الأراضي والحماية الاجتماعية. ومن خلال تقدير هؤلاء الممثلات غير المرئيات، وضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق القروية، سيتمكن المغرب من بناء نموذج تنمية شامل.

بعد الجلسة العامة، عادت بوزيدي لتشاركنا شهادة قوية ومؤثرة من خلال أبحاثها وأعمالها الوثائقية حول العاملات الفلاحيات المغربيات. وأشارت إلى أن هؤلاء النساء، اللاتي يتم تقليصهن في كثير من الأحيان إلى قوة عمل مجهولة، يلعبن دوراً محورياً في النظام الفلاحي والغذائي في البلاد. وبالإضافة إلى وظيفتهن الاقتصادية، هن أيضا معيلات أسر وأمهات وفاعلات في مرونة الأسرة والمجتمع في سياق من الهشاشة الشديدة والضعف الاجتماعي.

وسلطت الضوء المتحدثة الضوء على ظاهرة لا تزال طابو وغير معروفة إلى حد كبير وهي **الأمهات العازبات في الأوساط الفلاحية، وخاصة بين العاملات**. وهذا الواقع، الذي ينمو بسرعة وفقا لملاحظاتها الميدانية، ينجم عن حالات متعددة: العنف الجنسي، والاغتصاب، والتحرش، ولكن أيضا العلاقات الجنسية بالتراضي، في سياق الهجر وانعدام الحماية والاستبعاد الاجتماعي. ولا تتعرض النساء المعنيات للتهميش الاقتصادي فحسب؛ بل يصبحن وأطفالهن أول ضحايا الوصمة الاجتماعية العنيفة والصامتة.

وروت بوزيدي قصتين بارزتين، قصة مليكة وشامة، عاملتين فلاحيتين التقت بهما في جهة فاس. واجهت مليكة، وهي أم لثلاثة أطفال، وفاة ابنها بمفردها، واضطرت إلى الانتظار حتى الساعة الخامسة مساء للحصول على موافقة إمام المسجد من أجل مساعدتها في تنظيم جنازتها بعد أن رفض جميع الرجال في القرية الحضور، لأن وصمة العار المرتبطة بكونها أمًا عازبة كانت قوية، حيث عاشت هذه اللحظة في عزلة تامة، تحت النظرة المهينة لمجتمع حرمها من كرامتها.

كما تجسّد قصة شامة، العاملة الفلاحية وأم لطفل يبلغ من العمر خمس سنوات، مأساة تكشف عن الضعف الشديد الذي تواجهه النساء. ففي أحد الأيام، اضطرت شامة للعمل في مزرعة، تاركة ابنها في رعاية إحدى الجارات، لكن ما حدث بعد ذلك كان صادمًا: تعرض الطفل للاعتداء الجنسي من قبل أحد أفراد الأسرة الحاضنة. منذ تلك الحادثة المروعة، أصبحت شامة تواجه نظرة اجتماعية ساخرة واتهامية، وكأن مسؤولية الاعتداء تقع عليها. هذه المأساة **لا تسلط الضوء فقط على الهشاشة الاقتصادية التي تعيشها العديد من النساء، بل تُظهر أيضًا كيف يُجبرن على تحمل عواقب نظام اجتماعي يُوصمهنَ ويُحمّلهنَ المسؤولية بدلاً من توفير الحماية اللازمة لهن.**

تمت مشاركة هذه الشهادات، المؤلمة ولكن الضرورية، أن **لم يعد من الممكن الاستمرار في تجاهل التهميش الاجتماعي والسياسي للعاملات الفلاحيات**. وقالت زهور بوزيدي إنه منذ إطلاق المغرب الأخضر سنة 2008، وعلى الرغم من تنظيم العديد من دورات معرض الفلاحة، لم يتم تكريم أو الاعتراف رسميًا بأي عاملة فلاحية في هذا الإطار الرسمي. وشددت العالمة الاجتماعية على ضرورة جعل هذا العمل الأساسي مرئيا، وإضفاء الطابع الرسمي على شروط العمل، وضمان حماية الحقوق الاجتماعية، وتغيير الأعراف الاجتماعية التي لا تزال تشبه، في بعض الأوساط، العمل الفلاحي النسائي إلى فقدان الشرف أو شكل من أشكال التهميش الأخلاقي.

وفي الختام، أشارت عالمة الاجتماع زهور بوزيدي إلى أن هذه الحقائق ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتغير المناخ وندرة الموارد. هذه الظواهر تؤثر على المجتمعات القروية بشكل عام، لكنها تترك تأثيرا قاسيا بشكل خاص على النساء. فالنساء هن في الخطوط الأمامية لمواجهة هذه التحديات البيئية والاقتصادية، ومع ذلك، لا يزلن يفتقرن إلى من يستمع إليهن، أو يحميهن، أو يقدّر مساهماتهن. وبالنسبة لبوزيدي، فإن تكريم هؤلاء النساء يتطلب أولاً وقبل كل شيء الاعتراف بكرامتهن، والإصغاء إلى قصصهن، ووضع حقوقهن في صميم السياسات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية.

التوصيات العامة المنبثقة من الجلسة الأولى:

1. الاعتراف بعمل السيدات غير المرئي وإضفاء الطابع الرسمي عليه

- دمج العمل غير مدفوع الأجر والعمل المنزلي (بما في ذلك عمل عاملات المنازل والأمهات العازبات والعاملات الفلاحيات) في المؤشرات الاقتصادية الوطنية من خلال تقييم إحصائي أفضل (احصائيات الميزانية الزمنية، والحسابات الفرعية، وما إلى ذلك).
- إضفاء الطابع الرسمي على المهن التي تؤديها النساء وحمايتهن (العمل الفلاحي الموسمي، والعمل المنزلي، والأنشطة الصغيرة)، ولا سيما من خلال العقود، والحد الأدنى من التغطية الاجتماعية، وعمليات تفتيش عمل ملائمة.
- ترسيخ الاعتراف القانوني والاجتماعي بوضع العاملات الفلاحيات من خلال إدماجهن في أطر قانون الشغل وحمايتهن من سوء المعاملة والمضايقة والاستغلال.

2. تعزيز الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والأمان والعدالة

- ضمان آليات الحماية من العنف في مكان العمل والأماكن العمومية وأثناء التنقلات المهنية من خلال تعزيز إنارة الشوارع والنقل الآمن والوصول إلى العدالة.
- اتخاذ تدابير محددة لحماية الأمهات العازبات، خاصة في المناطق القروية والفلاحية، من خلال تقديم الدعم الاجتماعي والقانوني والنفسي.

- ضمان الوصول العادل إلى الأراضي والميراث للمرأة القروية، وذلك من خلال إصلاح قوانين الأراضي وتنظيم حملات إعلامية هادفة.

3. إعادة النظر في آليات الإدماج الاقتصادي

- مراجعة سياسات القروض الصغرى لجعلها شاملة من خلال ملاءمة مبالغ القروض مع احتياجات المستفيدات، وخفض أسعار الفائدة، ودعم المستفيدات، وأهم شيء ضمان قنوات تسويق مستقرة ومُنصفة.
- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال تعزيز إدارة التعاونيات النسائية، وتسهيل وصولها إلى العقود العامة وتقديم الدعم التقني.
- تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية للمرأة، من خلال دعم أشكال جديدة من ريادة الأعمال الصغيرة غير المهيكلة التي تقوم بها النساء المبدعات (المحلات التجارية، والخدمات الرقمية، والحرف اليدوية، وما إلى ذلك).

4. العمل على تغيير المعايير الاجتماعية والثقافية

- إطلاق حملات توعوية وطنية تهدف إلى تغيير الصور المرتبطة بعمل السيدات، خاصة في الأوساط القروية، أو الفلاحة، أو فيما يسمى بالأنشطة «غير المهيكلة»
- إشراك الرجال والقيادات الدينية والشخصيات المحلية في تحويل الأعراف الاجتماعية التي تُرسخ الوصمة ضد المرأة العاملة أو ربات الأسر.
- استخدام وسائل الإعلام لتسليط الضوء على القصص الإيجابية والملهمة للنساء القرويات والأمهات العازبات ورائدات الأعمال من أجل تحسين صورتهن في المجتمع.

5. تحسين إنتاج واستخدام البيانات القائمة على النوع الاجتماعي

- توسيع وتعزيز الدراسات الاستقصائية الجنسانية والجهوية حول العمل غير المهيكل، والأمهات العازبات، والعنف الاقتصادي، ومشاركة السيدات في الدوائر الاقتصادية.
- دمج التحليل الجندري المبني على النوع الاجتماعي بشكل منهجي في الإحصاءات المتعلقة بالعمل والفلاحة والحماية الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي.
- تقييم سياسات الإدماج الاقتصادي من خلال قياس تأثيرها الحقيقي على النساء الأكثر تهميشا، وليس بالاعتماد على المؤشرات العامة فقط.

الجلسة الثانية :

رفع الحواجز القانونية والبنيوية والثقافية التي تعيق المساواة بين النساء والرجال — ما دور المؤسسات العمومية والخصوصية من أجل تحقيق المساواة؟

غيثة لحلو ،
نائبة رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب

افتتحت غيثة لحلو، نائبة رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، الجلسة بتقديم الموضوع الرئيسي بعنوان :»بناء وتفكيك الحواجز القانونية والبنيوية والثقافية أمام المساواة بين الجنسين». شاركت لحلو بصدق وتواضع تجربتها الشخصية غير النمطية. فبعد مسيرة مهنية في عالم المقاولات والشركات الكبرى، انخرطت في العمل الجمعوي، خاصة فيما يتعلق بقضايا النساء والعالم القروي. وأكدت، رغم دخولها المتأخر إلى مجال النضال النسوي، أنها اليوم منخرطة بشكل كامل في هذا المسار النضالي.

وقدمت غيثة لحلو تحليلاً واضحاً استند إلى سنتين من العمل المكثف حول قضية المساواة بين الجنسين في إطار النموذج التنموي الجديد، حيث بدأت مداخلتها بالتأكيد على أن تشخيص الفجوات بين الجنسين معروف جيداً لدى المختصين، إلا أنه لا يزال، يتم في كثير من الأحيان تجاهله أو التقليل من أهميته لدى الرأي العام وبعض صناع القرار. ورغم ذلك، فإن هذه الفجوات حقيقة لا تقبل الجدل، ومُدعمة بالعديد من الأدلة.

كما أبرزت غيثة لحلو أن قضية المرأة لا يجب أن تُعامل كموضوع معزول ومجزأ، تقع مسؤوليته الحصرية على عاتق وزارة معنية بحقوق المرأة، أو جمعيات نسوية، أو جهات فاعلة منفردة، بل على العكس من ذلك، شددت على أنها قضية نظامية متكاملة يجب إدماجها في جميع جوانب المجتمع، مشددة على ضرورة المشاركة المشتركة والمنسقة لثلاث قطاعات رئيسية

- الدولة ومؤسساتها المختلفة،
- القطاع الخاص بكل هياكله وأحجامه وتفرعاته،
- القطاع الثالث بما في ذلك المجتمع المدني والجمعيات.

وأفادت غيثة لحلو بأن غياب هذه المشاركة الجماعية والنظامية سيحول دون التوصل إلى حل مستدام لقضايا المساواة بين الجنسين.

وقالت لحلو أن القاسم المشترك أو «نقطة البداية» لمعالجة هذه القضية ينطلق من تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. هذا النهج، الذي وصفته بـ»الكيمياء التحفيزية»، لديه القدرة على دفع التقدم في عدة جوانب متكاملة

- الحرية الفردية للمرأة،
- قدرتهم على الدفاع عن حقوقهن،
- قدرتهن على الصمود في مواجهة التمييز والعنف،
- الوصول إلى التكوين وتنمية المهارات،

على مستويات مختلفة، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى ريادة الأعمال الأكثر تقدما.

ومن ثم فإن الركائز الثلاث التي تم تحديدها حول التمكين الاقتصادي هي:

1. إعطاء المرأة فرص اقتصادية حقيقية،
2. ضمان تكوينهن المستمر والمناسب،
3. مكافحة العنف بكافة أنواعه.

وكشفت لحلو أن لجنة النموذج التنموي الجديد التي شاركت فيها ركزت تفكيرها على هذه المحاور، ولكن للأسف، وعلى الرغم من إضفاء الطابع الرسمي على هذه الرؤية، لم يتم تنفيذ سوى عدد قليل من التدابير الملموسة إلى غاية اليوم، ذلك أنه أن المجتمع لا يزال إلى سنة 2025 عالقا في النموذج القديم، وهو ما يفسر الركود أو حتى التراجع في العديد من المؤشرات الرئيسية. واستشهدت بخمسة مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) تستخدم لقياس التقدم

- معدل مشاركة المرأة،
- نسبة النساء في المناصب الإدارية،
- الفجوة في الأجور بين الجنسين في نفس الوظيفة،
- معدل الأمية بين النساء،
- معدل انقطاع الفتيات عن الدراسة

وأعربت المتحدثة عن أسفها فيما يتعلق بهذه المؤشرات الخمسة، لأن النتائج لم تكن مرضية على الإطلاق، مما يعكس مشكلة حقيقية تتعلق بالتنفيذ والتغيير المنهجي.

وأشارت غيثة لحلو، على أنه بالرغم من التقدم الملموس، مثل تعديل مدونة الأسرة، لا يزال الأمر غير كافٍ لإحداث حراك شامل وعميق يضمن مشاركة جميع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين. وهذا الركود، تُضيف، يُشكل عائقًا أمام التحول، ويُعد بمثابة جرس إنذار يدعو إلى مضاعفة الجهود.

وفي الختام، أشارت إلى ضرورة مشاركة جماعية ومنظمة لمعالجة هذه القضية، وأن تكون هذه المشاركة قادرة على تجاوز المنطق القطاعي وتجسيد رؤية متكاملة يكون فيها للمرأة مكانها الكامل في جميع جوانب المجتمع.

نائلة التازي
مستشارة البرلمانية

قدمت نائلة التازي، المستشارة البرلمانية وسيدة الأعمال، خلال مداخلتها في الجلسة الثانية، تقييماً صريحاً للفجوة القائمة بين الوعود الطموحة للسياسات العمومية في تحقيق المساواة الاقتصادية، وبين الواقع الفعلي لتطبيق هذه الالتزامات. وأكدت التازي أن المرأة، رغم عقود من الإصلاحات والوعود المؤسساتية، ما زالت تصطدم بحواجز هيكلية، قانونية، اجتماعية ورمزية، تمنعها من الوصول الكامل والعادل إلى الفرص والموارد الاقتصادية.

وقالت نائلة التازي أن المرأة المغربية، خاصة في العالم القروي، غالبًا ما تجد نفسها عالقة بين عمل منزلي غير مُعترف به وأنشطة اقتصادية هشة، فيما يشبه عبئًا مزدوجًا يستنزف طاقتها ويُقيد استقلاليتها. وأكدت أن هذا الواقع لا يقتصر على العاملات الفلاحيات والعاملات المنزليات، بل يشمل أيضا النساء العاملات في الاقتصاد غير المهيكل، مشددة، أنه من الضروري الاعتراف بالمساهمة الحقيقية للنساء، وتسوية وضعهن وتقديم الحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية لهن.

وذكّرت بالقانون الذي تم اعتماده سنة 2016 لتسوية وضعية حوالي 200 ألف من العاملين والعاملات في المنازل، مشيرة إلى أن عدد المصرح بهم حالياً لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يتجاوز 7600 شخص، من بينهم 4700 امرأة، وذلك بسبب غياب آليات فعالة للتتبع والمواكبة على أرض الواقع.

كما سلطت نائلة التازي الضوء على نقص الدعم والتوجيه المتاح للمرأة في المؤسسات العمومية، وأوضحت أن العديد من النساء لا يعرفن حقوقهن، ويفتقرن إلى الدعم اللازم لتنفيذها، ويعشن في بيئات اجتماعية حيث يُنظر إلى المطالبة بالحقوق على أنها سلوك غير مقبول. واقترحت التازي تعزيز حملات الوساطة والتواصل والتوعية، خاصة فيما يتعلق باستخدام السجل الاجتماعي الموحد (RAM)، والذي يمكن أن يُشكل أداة فعالة لتحديد النساء وتوجيههن نحو مسارات التمكين.

من أبرز التحذيرات التي أثارتها نائلة التازي هي أن الإصلاحات القانونية لن تكون فعالة ما لم يرافقها تحول ثقافي عميق، مشيرة أنه حتى لو تغيرت القوانين، فإن العقليات تتطور بوتيرة أبطأ، حيث لا يكفي إقرار نص قانوني لكي تظهر آثاره في البيوت، أو الشركات، أو طريقة التفكير. وشددت على أن التغيير المؤسسي لن ينجح إلا بالتزام اجتماعي، وهذا يتطلب سياسة واضحة لتغيير المعايير الجنسانية في وسائل الإعلام، والمدارس، وبرامج التكوين، وداخل الأسر على حد سواء.

وبنبرة انتقادية ومتطلبة، أثارت التازي مسألة نقص المتابعة والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، مشددة على أهمية الحصول على مثل هذه المعلومات من أجل تنفيذ التدابير الفعالة، حيث من الضروري معرفة عدد النساء المشاركات، وعدد الشركات النسائية التي أفلست، وأولئك الذين لديهن إمكانية الوصول إلى القروض، واللواتي فشلن، وفهم أسباب هذه الإخفاقات. ودعت إلى إجراء تقييم أكثر دقة لفعالية السياسات العامة وإلى إنشاء آليات رصد منتظمة وشفافة ويمكن الوصول إليها حتى يمكن تعديلها لتتناسب مع الاحتياجات المتغيرة.

وأخيرا، دعت نائلة التازي إلى إحداث هيكل مؤسسي مخصص للتمكين الاقتصادي للمرأة، يكون مسؤولا عن توجيه التنسيق بين الوزارات والمجتمع المدني والسلطات المحلية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص. وشددت على الحاجة الملحة لمثل هذا الكيان، مع اقترابنا من الموعد النهائي خلال سنة 2026، مشددة على أن التمكين الاقتصادي للمرأة ليس إضافة اختيارية، بل ضرورة وطنية لتحقيق الانتعاش والنمو والاستقرار الاجتماعي.

واختتمت كلمتها بملاحظة ملتزمة هي أن كل امرأة تتقدم، وتنجح، وتقاوم هي نموذج ورافعة للتحول للمجتمع بأكمله. ويجب على الدولة والمؤسسات والرجال أن يشاركوا بشكل كامل في هذا التحول، بروح المسؤولية المشتركة.

ليلى الدكالي ،
رئيسة جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب (AFEM)

قدمت ليلى الدكالي مداخلة ملتزمة مبنية على خبرتها الميدانية، وسلطت الضوء على العراقيل الهيكلية التي تعيق الاندماج الاقتصادي للمرأة في المغرب. وبعد مرور ربع قرن على المطالب النسوية الكبرى الأولى، تأسفت لأن الوضع لم يتقدم بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، مشددة أن الجدران غير المرئية التي لا تزال تحبس النساء في أدوار ثانوية أو محفوفة بالمخاطر لاتزال حاضرة. وهي مقتنعة بأن بناء مستقبل مستدام يتطلب المشاركة الكاملة والحقيقية للمرأة المغربية في عمليات صنع القرار والإبداع والابتكار.
وأعربت عن أسفها لغياب مساحات للتعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الاقتصادية، رغم أن النساء على أرض الواقع يحددن بوضوح ما ينجح وما لا ينجح. وبرأيها، يجب أن تتبع الحلول الفعالة من القرب انطلاقا من الواقع، وليس فقط من الأطر التكنوقراطية.

لفتت ليلى الدكالي، من خلال تحليلها لوضعية شريحة واسعة من نساء الطبقات المتوسطة، إلى الحاجة الملحة لوجود دخل إضافي في الأسر، هذا يستدعي تسهيل وصولهن إلى فرص العمل أو الأنشطة المدرة للدخل، كما أشارت إلى أن العديد من النساء يجدن أنفسهن مجبرات على العمل في مهن غير مهيكلة وبأجور زهيدة، لا اختياريا وإنما للضرورة، وذلك في ظل غياب هياكل الدعم، والتكوين، أو تثمين مؤهلاتهن. وفي هذا الصدد، أطلقت الدكالي وفريقها مبادرة She Industriel من أجل مواجهة هذا التحدي، حيث تهدف المبادرة إلى تحويل المهارات الحرفية أو المنزلية إلى مشاريع صناعية منظمة.

في هذا الإطار، طلبت ليلى الدكالي دعم وزارة الصناعة والتجارة لإنشاء بنك مشاريع مخصص للنساء الذي يستهدف السيدات اللواتي في سن الأربعين تقريبًا، اللواتي يرغبن في تغيير مسارهن المهني، أو إعادة إطلاق نشاط ما، أو الاستثمار في فكرة وإخراجها إلى أرض الواقع. وأكدت أن العديد من النساء الحاصلات على درجات علمية أو مؤهلات موجودة، لكنهن يفتقرن إلى آليات دعم ملموسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ولذلك فإن دور المؤسسات، حسب رأيها، هو منح هؤلاء النساء الثقة، وتزويدهن بالأدوات والمسارات الواضحة والإطار الذي يفضي إلى تنمية إمكاناتهن.

وشددت ليلى الدكالي على ضرورة إعداد المرأة لريادة الأعمال، ليس فقط من خلال تزويدها بالتمويل، ولكن من خلال إعلامها وتكوينها وتقديم التكوين الداخلي اللازم، وقبل كل شيء تقديرها كعناصر فاعلة اقتصادية كاملة. ودعت إلى وضع برامج للاعتراف بإمكانات ريادة الأعمال الكامنة لدى آلاف النساء، والتي غالبًا ما يتم تحديدها من خلال قواعد البيانات الموجودة (مثل راميد) ولكنها نادرًا ما تكون موجهة نحو الاستقلال الاقتصادي.

واختتمت كلمتها بالتأكيد على **رؤية المرأة المغربية ليس فقط المستفيدة، بل المشاركة في الإبداع وحاملة الحلول والدراية والابتكار. بالنسبة لها، من الملح إعادة النساء إلى قلب الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، ومنحها الوسائل اللازمة للعمل، وتحمل المخاطر، والمساهمة بشكل كامل في تحويل مغرب الغد.**

شهادة :

بشرى عبدو ، المديرة التنفيذية لجمعية ATEC
«انعدام الأمن والتحرش في العمل والنقل»

بدأت بشرى عبدو كلمتها بتقديم الشكر لجمعية نشر ثقافة المساواة (APCE) على دعوتها، موضحة أن مداخلتها تأتي في

سياق العمل الذي تقوم به جمعية ATEC مع النساء، خاصةً أولئك العاملات في القطاع غير المهيكل. وأشارت إلى أن العديد من هؤلاء النساء، سواء كن عاملات منزليات، أو بائعات متجولات، أو موظفات في قطاعات غير مهيكلة، يضطررن بشكل يومي إلى استخدام وسائل النقل العمومية للوصول إلى أماكن عملهن.

وأوضحت أن النساء العاملات في القطاع غير المهيكل يواجهن ظروف عمل محفوفة بالمخاطر، حيث يفتقرن لأدنى شروط الحماية الاجتماعية أو القانونية، مما يعرضهن لمعاناة كبيرة، خاصة العنف والمضايقات في وسائل النقل العمومية، خاصة في حافلات الدار البيضاء، مشيرة إلى وجود «نقاط سوداء» في العاصمة الاقتصادية تتسم بنقص الإضاءة، والاكتظاظ، ونقص الحافلات، وسوء تنظيم المحطات، مما يزيد من معاناتهن اليومية.

ولا يقتصر التحرش الذي تتعرض له النساء على التعليقات المسيئة أو التافهة، بل يتجاوزه إلا اعتداء جسدي غير مرغوب فيه، أو لمس، أو سلوك عدواني. هذا العنف يخلق لديهن شعورا كبيرا بعدم الأمان وسلب السيطرة على أجسادهن، حتى في الأماكن العمومية. وفي بعض الحالات، يقترن هذا التحرش بالعنف الأسري، ويُمكن أن يحدث ذلك أيضا في وسائل النقل العمومية، مما يحوّل تنقلاتهن اليومية إلى تجربة مخيفة وخطيرة.

وأجرت ATEC دراسة على أكثر من 1000 شخص، رجالا ونساء، يستخدمون وسائل النقل العمومية في الدار البيضاء، حيث أظهرت النتائج أن **71% من النساء يشعرن بعدم الأمان في الحافلات، وأن 54% يتعرضن للتحرش بشكل يومي**. ومع ذلك، فإن القليل من النساء يجرؤن على تقديم شكوى، إما بسبب ضيق الوقت أو الخوف من العواقب، مثل الخوف من شريكهم أو فقدان وظيفتهن. علاوة على ذلك، فإن غالبية الحافلات غير مجهزة بكاميرات مراقبة وظيفية، ولا يتم تدريب السائقين على التدخل في منع أو إدارة مثل هذا العنف.

ويُبرز هذا البحث مدى تعقيد نظام العدالة أمام هؤلاء النساء، اللواتي يُجبرن في كثير من الأحيان على الانتظار لسنوات، والتنقل في متاهة من الإجراءات، ومواجهة غياب الدعم المؤسسي الكافي. ونتيجة لذلك، يظل غالبيتهن عاجزات أمام أعمال العنف التي يتعرضن لها.

وبالإضافة إلى ذلك، سلطت بشرى عبده الضوء على الوضع الخطير الذي تعيشه البائعات المتجولات، واللواتي يتعرضن للعنف الجنسي من قبل الزبائن أو غيرهم من الأشخاص الذين يرتادون الأسواق. وتضطر هؤلاء النساء، اللاتي غالبا ما يكن حوامل أو يعلن أسرهن، إلى العمل في ظروف قاسية للغاية، دون تواجد مكان للراحة، أو الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفي كثير من الأحيان دون اعتراف رسمي، حيث **يعانين تهميش مزدوج على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.**

وأمام هذا الواقع، تدعو بشرى إلى إصلاح عاجل للسياسات العمومية، مؤكدة على ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية والتزام قوي من طرف السلطات من أجل تحسين الأمان في وسائل النقل العمومية، خاصة في مدينة الدار البيضاء. وشددت أن الإصلاح ينبغي أن يشمل تحسين البنية التحتية، بما في ذلك الإضاءة، والجلوس في المحطات، وزيادة وتيرة الحافلات، وتنفيذ أجهزة مراقبة فعالة، وتكوين الأطر المعنية.

وشددت بشرى عبده على ضرورة توفير مساحات محترمة للبائعات المتجولات، مع توفير المرافق الملائمة والدعم الاقتصادي لإخراج هؤلاء النساء من حالة عدم الاستقرار، حيث سلطت الضوء على أهمية زيادة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات لتوفير حماية أفضل لهؤلاء النساء والمساهمة في تحسين ظروفهن المعيشية.

وأخيرا، أكدت المتحدثة أن مكافحة التحرش والعنف ضد المرأة يتطلب اعتماد حملات توعية وتغييرات عميقة في العقليات، وهناك حاجة إلى عمل تعليمي دائم، خاصة في مجال النقل ولكن في المجتمع بشكل عام، لتغيير المواقف وضمان احترام حقوق المرأة.

وختمت بشرى عبده مداخلتها بالتأكيد على ضرورة الالتزام الجماعي لبناء مجتمع ديمقراطي وشامل وقائم على المساواة حيث يمكن لجميع النساء، بما في ذلك العاملات في القطاعات غير المهيكلة، ممارسة حقوقهن ومواطنتهن بأمان وكرامة وحرية.

النقاش مع الحضور :

شهد النقاش العام الذي أعقب الجلسة الثانية نقاشا مباشراً وصريحاً، ركز بقوة على تجارب النساء، لا سيما في المناطق القروية، الأوساط المحرومة، والمنظمات المجتمعية. وأبرزت عدة متدخلات الفجوة بين الإصلاحات القانونية وتطبيقها الفعلي على أرض الواقع. وطالبن بتبني نهج سياسي أكثر قوة، وتناسقاً، وإلزامية فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية.
وأكدت المداخلة الأولى على **الدور المحوري للتعليم** وتفكيك الأفكار المسبقة والمجحفة تجاه النساء بسبب النوع الاجتماعي. وكان من المستحسن حضور وزير التربية الوطنية، على اعتبار أن المدارس هي المكان الذي تتشكل فيه العقليات، مون أجل تحويل التصورات

وتنشئة أجيال أكثر دعما للمساواة، من الضروري إدخال **برامج تعليمية للمساواة منذ سن مبكرة**، وكذلك تكوين **المسؤولين المنتخبين والأساتذة والأستاذات على هذه القضايا**. كما شددت عدة متدخلات على الدور الحاسم لوسائل الإعلام، خاصة في التوعية بالتربية الجنسية وفهم الحقوق الإنجابية والعائلية.

وبنبرة أكثر التزاماً، اقترح بعض المتدخلون إرساء شكل من أشكال التمييز الإيجابي القانوني، إما على شكل حصص (كوتات) أو عبر اشتراطات قانونية ملزمة، وذلك بهدف تسريع التحول في جميع المجالات مثل السياسة، الاقتصاد، الإدارة، والتعليم. وتم إعطاء المثال بفرض حزام السلامة كنموذج للتغيير السريع الذي تفرضه القوانين، «لم ننتظر تغير العقليات لفرض حزام الأمان، لماذا ننتظر التغيير لفرض المساواة؟»، وحظيت فكرة أن **الإلزام القانوني يمكن أن يسبق ويُسرّع التطور الثقافي** باقتناع قوي.

وتحدث العديد من الأشخاص عن **المقاومة الثقافية والدينية** لتطبيق المساواة، وأشير إلى أن التيار المحافظ الراسخ في المجتمع لا يزال يعارض أي تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاعتراف بحقوقها، بما في ذلك داخل بعض المؤسسات، ويتطلب هذا **مشاركة مستمرة من المجتمع** المدني والبرلمان لتعزيز الحقوق.

وكانت النقطة **المركزية الأخرى** في المناقشة هي العنف الاقتصادي، الذي لم يتم تناوله بعد في السياسات العمومية والتمثيلات الجماعية. وأعرب إحدى المتدخلات عن أسفها لعدم وجود بيانات مصنفة حسب كل جهة (مثل الريف)، الأمر الذي من شأنه **أن يسمح بفهم أفضل لأشكال محددة من الاستغلال وعدم الاستقرار والتهميش** في مناطق معينة من البلد. وكمثال تم تسليط الضوء على العديد من التعاونيات النسائية في جهة الحسيمة، التي تكافح من أجل الحصول على المساعدة أو الظهور أو الدعم المؤسسي، على الرغم من أنها تلعب دورا حيويا في الاقتصاد المحلي.

تناول النقاش أيضًا قضية **الأمهات العازبات**، التي برزت بقوة من خلال شهادات جمعيات مثل التضامن النسوي، حيث تعيش العديد من هؤلاء النساء حالة من عدم الاستقرار، حيث يفتقرن إلى فرص الحصول على التربية الجنسية أو معلومات واضحة حول حقوقهن، كما لا يتوفر لهن الدعم من هياكل الاستماع المتخصصة. وبدون أي دعم اجتماعي، يُتركن بمفردهن لتحمل أعباء اقتصادية وأبوية ثقيلة، وغالبًا ما يكون ذلك في ظل مناخ من الوصمة الاجتماعية.

وفي الأخير، أشارت إحدى المداخلات إلى وجود **مجموعة عمل موضوعاتية داخل البرلمان تُعنى بقضية المناصفة**، لكنها لا تزال إلى اليوم، بنية غير رسمية، دون صلاحيات تشريعية مستقلة، وقد دعا عدد من المشاركين والمشاركات إلى **تحويل هذه المجموعة إلى لجنة دائمة**، تكون قادرة على تقديم مقترحات قوانين، وتتبع تنفيذها، والدفاع عن المساواة بشكل شمولي في جميع النصوص التشريعية.

ردًا على ذلك، جاء في مداخلة من طرف جهة مؤسساتية أن الإجراءات جارية، وقد لقي مؤخرًا **التماس مقدم إلى البرلمان لإجراء تغييرات** في التشريعات ترحيبًا من قبل رئيس مجلس النواب. وأكدت المتدخلة أن الوعي يتزايد، لكن **المقاومة القوية** ما زالت قائمة، وستتطلب تحقيق المساواة الحقيقية والدائمة بذل جهود كبيرة.

وتناولت حلقة النقاش المعنونة بـ"تفكيك الحواجز القانونية والهيكلية والثقافية التي تحول دون المساواة بين الجنسين" الحاجة الملحة للتفكير بعمق في العراقيل المتعددة التي ما زالت تعيق تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل. وتتجلى هذه العقبات، التي تتشابك في كثير من الأحيان، في أطر قانونية غير كافية أو غير مناسبة للحماية، وهياكل اجتماعية واقتصادية تعزز استمرار عدم المساواة، بالإضافة إلى أعراف وقوالب نمطية ثقافية متجذرة. في هذا الإطار، تلعب المؤسسات العامة دورًا حاسمًا كضامنة للحقوق ومحركة للإصلاحات التشريعية الطموحة، بينما تقع على عاتق الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، باعتبارها رافعات للابتكار الاجتماعي والاقتصادي، مسؤولية دمج المساواة في ممارساتها الإدارية وسياسات الموارد البشرية وثقافة الشركات. ويجب على هذه المؤسسات التعاون معًا لخلق بيئة مناسبة للمساواة من خلال تنفيذ استراتيجيات متماسكة وشاملة ومستدامة.

التوصيات العامة المنبثقة من الجلسة الثانية :

1. التعبئة الجماعية والتنسيق المنهجي

- إحداث هيئة وطنية مخصصة للمساواة الاقتصادية للمرأة، تكون مسؤولة عن التنسيق بين الوزارات (الاقتصاد والتعليم والعمل وحقوق المرأة) والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية.
- تعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تجاوز منطق القطاعات المعزولة
- تفعيل آليات متابعة شفافة لقياس أثر سياسات المساواة

2. التمكين الاقتصادي كرافعة مركزية

- تطوير برامج متكاملة لتزويد المرأة بفرص اقتصادية حقيقية، مع التركيز بشكل خاص على
  - التكوين المستمر المتكيف مع احتياجاتهن وحياتهن المهنية؛
  - الوصول إلى التمويل ودعم ريادة الأعمال (على سبيل المثال. She Industriel)
  - الاعتراف بالعاملات في القطاعات غير المهيكلة (المنزلية، المتنقلة، الفلاحة) وتسوية وضعيتهن.
- تشجيع إحداث بنوك المشاريع ومساحات البناء المشترك لتمكين المرأة من تقدير مهاراتها وأفكارها.
- دمج التكوين على ريادة الأعمال في البرامج العمومية من خلال دعم خوض المخاطر وتقدير نجاح المرأة.

3. التمكين الاقتصادي كرافعة مركزية

- تنفيذ تدابير فورية لمعالجة التحرش والاعتداء الجنسي في وسائل النقل العمومية، بما في ذلك
  - وضع كاميرات مراقبة
  - تكوين وتوعية السائقين والموظفين،
  - تحسين الإضاءة وتنظيم المحطة،
  - إحداث نظام واضح لاستقبال الضحايا والإبلاغ عنهن ودعمهن.
- تحسين ظروف عمل البائعات المتجولات من خلال خلق مساحات كريمة وآمنة ومدعومة اقتصاديا.

4. التحول الثقافي والتعليمي

- إدخال برامج تعليمية في مجال المساواة بين الجنسين منذ الصغر في المدارس، بما في ذلك معالجة تجاوز الصور النمطية بين الجنسين والتربية الجنسية المسؤولة.
- تكوين المعلمين والمسؤولين المنتخبين والموظفين العموميين على قضايا المساواة وحقوق المرأة.
- القيام بحملات إعلامية منتظمة لرفع مستوى الوعي بالحقوق الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومكانة المرأة في الاقتصاد والمجتمع.
- إشراك الرجال بشكل فعال في تعزيز المساواة من خلال برامج التعليم والتوعية.

5. الاعتراف بالفئات الضعيفة ودعمها

- تنفيذ تدابير محددة للنساء القرويات والأمهات العازبات والنساء اللواتي يعانين من أوضاع محفوفة بالمخاطر أو مهمشة (على سبيل المثال، الحصول على الحماية الاجتماعية والدعم القانوني والاقتصادي).
- تطوير آليات الاستماع والدعم المناسبة لمكافحة العزلة الاجتماعية والاقتصادية.

6. الرصد والتقييم

- وضع مؤشرات واضحة ومتفق عليها (معدل النشاط، فجوة الأجور، معدل الأمية، تعليم الفتيات، التمثيل في المناصب القيادية) مع نشر التقارير السنوية.
- تنظيم عمليات تدقيق منتظمة ومستقلة لسياسات المساواة، بمشاركة المجتمع المدني.

الجلسة الثالثة :

تجارب ومبادرات ناجحة للتغلب على عراقيل التمكين الاقتصادي للمرأة.

افتتح هشام حذيفة الجلسة بتوجيه الشكر لعائشة الصخري على دعوتها لإدارة هذه الندوة التي وصفها بأنها غنية وملهمة، حيث جمعت متحدثات من خلفيات مختلفة حول قضية التمكين الاقتصادي للمرأة.

وفي البداية، قدم حذيفة نادية بوهريز، مهندسة ونائبة مدير شركة الدار البيضاء للنقل، والتي قادت العديد من المشاريع الكبرى، بما في ذلك ترامواي الدار البيضاء، حيث ركز تدخلها على دور وسائل النقل العمومية في تحسين تنقل المرأة وسلامتها وتمكينها.

ثم قدم صباح الشرايبي، سيدة أعمال منذ أكثر من ثلاثين سنة ورئيسة شبكة النساء من أجل ريادة الأعمال والقيادة، وهو اتحاد يتكون من عدة جمعيات تعمل على تعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة.

كما تمت دعوة سميرة مزيار، عالمة الاجتماع والاقتصادية، التي يركز عملها على ريادة الأعمال الاجتماعية وعمل المرأة وأشكال النشاط غير المهيكل، للتحدث، حيث تقوم من خلال أبحاثها بتحليل متعمق لواقع عمل المرأة، الذي غالبا ما يكون غير مرئي من خلال المؤشرات الاقتصادية التقليدية.

وفي الأخير، تم تقديم شادية عرب، الجغرافية ومؤلفة كتاب المرأة في الهجرة الموسمية الذي ترجم مؤخراً إلى اللغة العربية، وكان عليها أن تشارك ملاحظاتها من بحثها الميداني حول مسارات هجرة النساء، فضلاً عن أشكال التضامن والاستقلالية والمقاومة التي طورتها النساء في سياقات الهجرة، التي تتسم في غالب الأحيان بعدم الاستقرار والهشاشة.

نادية بوهريز،
نائبة المدير العام في شركة الدار البيضاء للنقل
تحليل وضع تنقل السيدات في الدار البيضاء

شددت نادية بوهريز، في مستهل مداخلتها، على أهمية الربط بين التنقل الحضري ووضعية المرأة، وهو ارتباط لا يزال شبه غائب إلى حد كبير في السياسات العمومية. وأكدت أن التنقل يُعد عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقلالية، وتمكين النساء من الوصول إلى فرص العمل، والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية.

تُسجَّل في الدار البيضاء حوالي 8 ملايين رحلة يوميًا. وتُحتسب كل عملية تنقل — سواء كانت ذهابًا أو إيابًا من المنزل إلى مكان العمل أو الدراسة — كرحلتين، ما يعكس كثافة حركة التنقل في مدينة كبرى مثل الدار البيضاء. ورغم أن الازدحام المروري يوحي بسيطرة السيارات الخاصة على المشهد، إلا أن الواقع يُظهر أن نسبة ضئيلة فقط من هذه الرحلات تتم عبر وسائل النقل الفردية.

تشير الدراسات التي أجرتها شركة الدار البيضاء للنقل أن 61% من الرحلات اليومية تتم سيرًا على الأقدام. ورغم أن هذا الرقم قد يبدو إيجابيًا في الظاهر، إلا أن الواقع يكشف وجهًا آخر؛ فغالبًا ما تكون هذه الرحلات قصيرة من حيث المسافة لكنها طويلة ومرهقة من حيث الزمن والظروف. إذ يُعتبر المشي لمدة 30 دقيقة للوصول إلى العمل أو المدرسة، وسط بيئة حضرية غير مهيأة للمشاة، قيدًا مفروضًا أكثر منه خيارًا طوعيًا.

ومع ذلك، تشكل النساء الأغلبية بين أولئك الذين يتنقلون سيرا على الأقدام، وهذه الظاهرة ليست فريدة من نوعها في المغرب: فهي ملحوظة أيضا في مدن أخرى مثل كينشاسا، مما يثبت أن المشي ليس بالضرورة مؤشرا على التنمية.

ملاحظة ملفتة للنظر أخرى: في الأسر التي لديها سيارة شخصية، يستخدمها الرجال في الغالب، حيث تضطر النساء في كثير من الأحيان إلى الاكتفاء بوسائل النقل: المشي أو وسائل النقل العمومي.

ومن ناحية أخرى، فإن معدل عدم الحركة (أي الأشخاص الذين لم يتحركوا خلال فترة معينة) يبلغ ٨٪ للرجال، لكنه يرتفع إلى 25% للنساء، مما يعكس واقعاً مثيراً للقلق: فالنساء أكثر تقييداً في تحركاتهن، غالباً بسبب العقبات الاقتصادية أو الاجتماعية أو المتعلقة بالبنية التحتية.

على الرغم من أن عدد النساء العاملات في وظائف مهيكلة أقل من الرجال إحصائيًا، إلا أنهن يقمن بعدد كبير من التنقلات اليومية. وتشمل هذه التنقلات مرافقة الأطفال، التسوق، زيارة الأقارب، ورعاية الوالدين المسنين. تُعد هذه التحركات ضرورية وأساسية في الحياة اليومية، لكنها غالبًا ما تظل غير مرئية في الإحصاءات التقليدية، مما يساهم في التقليل من شأن أعباء التنقل التي تتحملها النساء.

ووفقاً لدراسة حديثة، تشعر 80% من النساء أن ضعف خدمات النقل العمومي يحد من استقلاليتهن، وتشعر 60% أن هذا يحد من قدرتهن على زيادة دخلهن، وهذا التشخيص واضح للغاية، ذلك أن تنقل الإناث مشروط بشدة بجودة وسائل النقل العمومية وإمكانية الوصول إليها.

صباح الشرايبي،
رئيسة فدرالية النهوض بالوضع الاقتصادي للنساء RESOFEM

جمعت صباح الشرايبي، في حديثها بين البعد الشخصي والسياسي، مؤكدة منذ البداية أن حضورها لا يندرج في إطار المجاملة أو البروتوكول، بل يُعد واجبا أخلاقيا اتجاه النساء والنضالات والقصص المشتركة، وعبرت عن امتنانها للمنظمات اللاتي سهرن على تنظيم هذا اللقاء، وخصت بالذكر عائشة الصخري، التي حيتها ليس فقط على التزامها المهني في مجالي الصحافة والثقافة، بل أيضا على إنسانيتها وقدرتها على ربط النضال النسائي بقضايا الذاكرة والعدالة الاجتماعية.
وأكدت الشرايبي على أهمية إبقاء ذاكرة النضالات النسوية حية، خاصة في أوساط الأجيال الشابة، واعتبرت أن نقل التجارب والمعارف وسير النساء المناضلات بين الأجيال، يُعد أمرا جوهريا لتعزيز نسوية مغربية متجذرة ومتنوعة وذات دلالة. وذكرت بأن حقوق النساء لا يمكن التفكير فيها بمعزل عن السياقات، بل يجب ربطها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مبرزة أن المساواة الشكلية، وإن كانت في النصوص، تظل غير فعالة في غياب تغيير بنيوي في شروط عيش وعمل النساء.
وفي هذا الإطار، انتقدت الشرايبي، المقاربة التقنوقراطية أو التشريعية المحضة للمساواة، مشددة على أن سن القوانين، رغم أهميته، لا يكفي لتغيير موازين القوى، ما لم يُرفق بسياسات عمومية متماسكة، وبتمويلات كافية، وبترسيخ فعلي على المستوى الترابي. واستشهدت في هذا الصدد بالنقاشات البرلمانية حول قانون المالية، حيث يتم غالبا تهميش القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتنمية الترابية.

كما أبرزت محدودية النموذج التنموي المعتمد حاليا، والذي وصفته بالمركزي المفرط وغير المنفتح بما فيه الكفاية على واقع الجهات والأقاليم. وباعتبارها عالمة سياسية وعضوة سابقة منتخبة على المستوى المحلي، عاينت عن قرب الفجوة البارزة بين الطموحات التي تعلن عنها الدولة والوسائل الفعلية المرصودة للجماعات الملحية، من أجل تنفيذ تدخلات ملموسة على أرض الواقع. وأشارت في هذا الصدد إلى وضع عدد من الجماعات القروية أو شبه الحضرية تعاني من شح كبير في الموارد، ويتم إقصاء النساء، بشكل خاص، من الولوج إلى الدوائر الاقتصادية المنظَّمة.

وترى صباح الشرايبي، أنه من الضروري الاعتراف بالدور الأساسي الذي تضطلع به المقاولات الصغرى، والحرفيات، والفلاحات، والعاملات في القطاع غير المهيكل، باعتبار أنهن يشكلن العمود الفقري للاقتصاد المغربي، رغم بقائهن غير مرئيين في المفاهيم المتداولة حول مفهومي الإقلاع الاقتصادي أو الاستثمار. ودعت الشرايبي إلى إعادة الاعتبار للمعارف والخبرات المحلية، خاصة في مجالات الحرف والفنون التراثية. وأشارت، على سبيل المثال، إلى وضعية الحرفيات في مجال تجليد الكتب، اللواتي يُواجهن اليوم خطر الاندثار مع تلاشي هذا الإرث المعرفي.

وعلى المستوى المؤسساتي، نبهت إلى غياب التنسيق بين مختلف مستويات التدخل، داعية إلى ضرورة تضافر الجهود وتوحيدها بين الجماعات الترابية، والنسيج الجمعوي، والمؤسسات العمومية، والشركاء الدوليين، وذكرت بأن تقرير النموذج التنموي الجديد قد سبقه تقرير حول التنمية البشرية، قد سلط الضوء بدوره على رافعات أساسية غالبا ما يتم تجاهلها. وبحسب رأيها، فإن غياب قراءة متقاطعة ومندمجة لمختلف هذه التقارير، يُعيق بلورة سياسات عمومية منسجمة وشاملة.

وفي السياق ذاته، أبرزت الشرايبي الدور المحوري للشبكات النسائية والديناميات الجماعية في صياغة حلول مستدامة، وقدمت تجربة شبكة (Resofem)، التي تضم أكثر من خمسين جمعية جهوية، وتنخرط في تنظيم قوافل عبر عدد من جهات المملكة، بهدف الإعداد لعقد مؤتمرات جهوية حول التمكين الاقتصادي للنساء في أفق سنة 2026، وشددت على أن هذه الديناميات ما كانت لتتحقق لولا دعم التعاون الدولي، الذي اعتبرته رافعة استراتيجية في عالم يشهد ترابطاً دولياً متزايداً، وأيضا فضاء للتعلم والتضامن النسوي العابر للحدود.

وفي ختام كلمتها، أكدت صباح الشرايبي أن حقوق النساء لا تُنتزع في الفراغ أو في العزلة، بل تُبنى من خلال الحوار بين الأجيال، ومن خلال الارتكاز على المجال الترابي، عبر بلورة جماعية لسياسات تقوم على العدالة الاجتماعية، كما دعت إلى عدم الانخداع بالأولويات الظاهرة، والاستثمار في الديناميات المحلية، وجعل الإدماج الاقتصادي للنساء أولوية وطنية حقيقية.

سميرة مزبار،
عالمة اجتماع واقتصادية

قدمت سميرة مزبار، مداخلة رصينة وملتزمة، استندت فيها إلى خبرتها المهنية وإلى نظرة نقدية تجاه السياسات العمومية الراهنة، وقد حرصت منذ البداية على التأكيد على نقطتين تعتبرهما أساسيتين في أي تفكير استشرافي أو في صياغة التوصيات.

تتعلق النقطة الأولى، بالتحول الجيلي العميق الذي يعرفه المجتمع المغربي، فقد شددت على أن الأجيال الشابة لم تعد تنخرط في نفس المنظومات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي طبعت العقود الماضية. فولوج هذه الفئة الواسع إلى الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، وأشكال بديلة من التنشئة والتفاعل، ساهم في بروز أفراد يبنون مرجعياتهم الهوياتية واستراتيجياتهم الدفاعية بطرق مغايرة، فالشباب — وخاصة الشابات — باتوا يطورون أنماطا جديدة في التعبير عن ذواتهم، وفي المقاومة، وفي أساليب التعبئة. وترى مزبار، أن أي سياسة تستهدف تمكين هذه الفئة أو إدماجها اقتصاديا، لا يمكن أن تنجح ما لم تأخذ بعين الاعتبار هذه التحولات السوسيولوجية العميقة، وإلا فإنها ستفشل في بلوغ أهدافها أو الوصول إلى الفئات المعنية فعليا.

النقطة الثانية التي تناولتها سميرة مزبار، هي التحول العميق الذي تعرفه الساكنة المغربية، والذي يتسم بتنوع أكبر في المسارات والهويات. وبحسب رأيها، فإن الفئات التقليدية، مثل فئة «المغاربة المقيمين بالخارج»، لم تعد كافية لتعكس تعددية المسارات التي يشهدها الواقع. ففي المغرب اليوم، نجد أشخاصا من أصول تنتمي إلى الجالية اختاروا العودة إلى الوطن، وآخرون لم يسبق لهم أن عاشوا خارجه لكنهم ينخرطون في فضاء ثقافي معولم، فضلا عن أجانب اختاروا الاستقرار بالمملكة والمساهمة في تنميتها المحلية. وأمام هذا التكوين الجديد، دعت إلى تجاوز التشنجات المرتبطة بالهوية، وتشجيع ذكاء جماعي تغذيه تعددية وجهات النظر.

وانطلاقا من هذا التأمل المزدوج، قدمت مزبار نقدا معمقا للإنتاج الإحصائي الوطني، وبصفتها خبيرة اقتصادية واجتماعية سبق أن اشتغلت بالمندوبية السامية للتخطيط، وتعمل حاليا بالوكالة الوطنية للتعاون الدولي، سلطت الضوء على محدودية المؤشرات التقليدية المعتمدة في وصف الواقع الاجتماعي. وقد

نددت على وجه الخصوص بالتحيزات الكامنة في التصنيفات الإحصائية، مثل غياب فئة «رب الأسرة من الذكور غير العاملين» أو الإسناد المنهج لأدوار قائمة على النوع الاجتماعي، ما يساهم في تهميش بعض الوضعيات الاجتماعية. وبحسب تحليلها، فإن هذه التحيزات لا تسيء فقط إلى الصورة التي نرسمها عن المجتمع، بل تعيق أيضا بناء سياسات عمومية ذات طابع تحويلي حقيقي.

وذكرت مزيار، بأن المعطيات الإحصائية ليست أبدا محايدة. فهي تصدر عن منظومة فكرية، وعن فرضية، وعن إطار للتأويل. فخلف كل رقم، توجد دائما تمثلات معينة للعالم، وطريقة في فهم العلاقات الاجتماعية. وإذا ما كانت هذه التمثلات منحازة أو ناقصة، فإنها تؤدي إلى سياسات غير ناجعة، بل قد تكون عكسية الأثر. واستشهدت، في هذا السياق، بمثال تراجع معدل المشاركة الاقتصادية للنساء، الذي انخفض من 29% إلى 19%، بوصفه رقما يتجاوز مجرد المعاينة ليطرح تساؤلات عميقة: لماذا هذا التراجع الحاد؟ وما هي العراقيل البنيوية التي تفسره؟
ومن بين هذه العراقيل، تطرقت إلى مسألة العنف، ليس فقط في شكله الجسدي، بل أيضا في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. ودعت مزيار إلى اعتماد مقاربة أكثر دقة وشمولا في معالجة ظاهرة العنف، تأخذ بعين الاعتبار مسارات الحياة الفردية، والفوارق الهيكلية، والهشاشات المتراكمة.

وأعربت عن أسفها لكون العديد من التقييمات التي خضعت لها المشاريع العمومية لم تُعِر اهتماما كافيا لبعض الإشكاليات الجوهرية. وضربت مثالا على ذلك بمسألة المرافق الصحية في المؤسسات التعليمية، وهي مسألة قد تبدو ثانوية في ظاهرها، لكنها تُشكل في الواقع عائقا حقيقيا أمام تمدرس الفتيات واستمرارهن في الدراسة. وأضافت أن برنامج تعميم التعليم خضع لتقييمات متعددة تفوق أي برنامج آخر، ورغم ذلك لا تزال بعض الوقائع البديهية، مثل غياب بنية تحتية صحية لائقة، مغيبة عن السياسات العمومية.

كما تطرقت، من زاوية تحليل أكثر دقة، إلى نقاط التحول التي تحدد مسارات حياة الشابات، مثل الزواج، أو ولادة الطفل الأول أو الثالث، أو الصعوبات المرتبطة بولوج سوق الشغل. وأكدت أن النساء غالبا ما يواجهن صعوبات أكبر مقارنة بالرجال في التنقل، أوالتدريبات المهنية، أو تغيير السكن، مما يحد من حركيتهن المهنية، وبالتالي من استقلاليتهن الاقتصادية.

وفي ختام مداخلتها، دعت سميرة مزيار إلى إعادة النظر في أدوات التشخيص والفئات الفكرية المعتمدة في بلورة السياسات العمومية. ونادت **بضرورة الإنصات الفعلي للوقائع الاجتماعية المعاشة، وبدمج أعمق للعلوم الإنسانية والاجتماعية في دوائر اتخاذ القرار، إلى جانب توفر إرادة سياسية جادة للتعامل بجدية مع العناصر التي قد تبدو «ثانوية»، لكنها تؤثر بشكل حاسم على الحياة اليومية للنساء.**
وبحسب رأيها، فإن السياسة العمومية الفعالة هي تلك التي تمنح **الوقت الكافي للرصد، والتحليل، واتخاذ القرار انطلاقا من الواقع الفعلي، لا من التمثلات السائدة.**

شادية عرب ،
عالمة جغرافية وباحثة بالمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS)

استهلت شادية عرب مداخلتها بتوجيه الشكر للمنظمين والتعبير عن سعادتها بالحضور، قبل أن تحدد إطار تحليلها المرتبط بظاهرة الهجرة الدائرية للنساء، وهو موضوع تدرسه منذ سنة 2009، بناء على تحقيق ميداني يعود حتى سنة 2000. وقد وضعت مداخلتها في سياق استمرارية النقاشات السابقة، لا سيما تلك المتعلقة بالتحولات الاجتماعية المرتبطة بالنسوية وبديناميات الهجرة.

وقد قدمت منذ البداية، البرنامج المعني بالهجرة الموسمية، وهو آلية تم تصميمها لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: توفير يد عاملة زراعية مؤقتة بإسبانيا لمدة أربعة أشهر في السنة، الحد من استقرار المهاجرين عبر تقييد مدة إقامتهم، والمساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية، خصوصا المغرب، من خلال تحويلات العملة الصعبة. ويعد هذا البرنامج، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، من النماذج التي طالما قُدمت كنموذج ناجح للهجرة الدائرية.
غير أن شادية عرب، تدعو إلى تجاوز هذه الصورة الرسمية، والنظر عن كثب في تعقيدات الواقع وما ينطوي عليه من إشكاليات. فقد ذكرت بأن هذا الشكل من الهجرة ذو طابع نوعي واضح، إذ لا يتم توظيف سوى النساء، ضمن فئة عمرية وخصائص محددة للغاية: كنساء ريفيات تتراوح أعمارهن بين 20 و40 سنة، لديهن خبرة في المجال الفلاحي، وغالبا ما ينحدرن من الأوساط الأشد فقرا وهشاشة.

هذه المعايير، في نظر شادية عرب، ليست محايدة، بل تستند إلى تمثلات نمطية قائمة على النوع الاجتماعي. فالنساء يُعتبرن أكثر «ملاءمة» لأعمال جني الفراولة، باعتبارها ثمرة حساسة تتطلب دقة وعناية، كما ينظر إليهن باعتبارهن أكثر «انضباطا» وأقل ميلا للمطالبة بحقوقهن. ويعكس هذا الاختيار بوضوح كيف تتقاطع منطقيا اعتبارات النوع الاجتماعي والطبقة والانتماء العرقي داخل هذا النظام الهجري.

وتسلط شادية عرب، الضوء على الواقع الاجتماعي للمهاجرات الموسميات المغربيات، إذ تعيش الأغلبية في أوضاع هشة للغاية، منها الاكتظاظ في أماكن السكن، وانخفاض حاد في دخل الأسرة، مع تحمل مسؤوليات أسرية كبيرة، تشمل غالبا إعالة الأطفال. وتنتمي بعضهن إلى فئة النساء المطلقات أو ربات الأسر الأحادية، ما يزيد من هشاشتهن الاجتماعية والاقتصادية.

أما في اسبانيا، فظروف العمل صعبة، فالعاملات الفلاحيات معزولات داخل تعاونيات تقع في مناطق ريفية نائية، بعيدة عن المراكز الحضرية، مما يعمق من عزلتهن الاجتماعية. ويواجهن بشكل يومي التعرض للمبيدات، مع محدودية وسائل الحماية الصحية، فضلا عن انقطاع الاتصال المباشر بعائلاتهن في المغرب، ما يترتب عنه عبء عاطفي واجتماعي مزدوج، يزيد من حدته الخوف المستمر من العنف وسوء المعاملة.

كما سلطت شادية عرب، الضوء على عنصر بالغ الأهمية، يتمثل في انتشار حالات العنف الجنسي التي تتعرض له النساء، وهي ظاهرة تعمل على توثيقها منذ عدة سنوات. فمصادر هذا العنف قد تكون الوسطاء، أو المشغلون، أو حتى الزملاء في العمل، وقد ظلت هذه الانتهاكات مسكوتا عنها لفترة طويلة. ولم يبدأ الاعتراف بها علنيا إلا في السنوات الأخيرة، بفضل التغطيات الإعلامية ومجهودات من جمعيات المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى العنف، تشير شادية عرب، إلى غياب ولوج المهاجرات الموسميات إلى الحقوق الاجتماعية الأساسية، مثل التعويض عن البطالة، والتقاعد، والتغطية الصحية، والحق في ظروف عمل آمنة، بل وحتى الحق في بيئة مستدامة على المدى البعيد.

وتعتبر هذه الجوانب، التي غالبا ما يتم تجاهلها، محورية لفهم الهشاشة البنيوية التي تطبع أوضاع هؤلاء النساء.
ورغم هذا السياق الصعب، فقد تم إطلاق عدد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء. فمنذ سنة 2012، شرعت مؤسسات مختلفة، من ضمنها منظمات غير حكومية وجمعيات نسائية، في تنفيذ مشاريع تروم تكوين هؤلاء النساء، وبناء قدراتهن، وتشجيعهن على خلق مقاولات صغرى في مجالات متعددة، مثل النسيج والفلاحة.

ومن أبرز هذه المبادرات، تجربة «فدرالية رابطة حقوق النساء» بالمغرب، التي أنجزت مشروعا بالشراكة مع جمعيات إسبانية، يجمع بين الدعم الاقتصادي والدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق النساء. وقد مكنت هذه المقاربة المتكاملة من إدماج أفضل لقضايا النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، التي غالبا ما تغيب عن الخطابات المؤسساتية.

ومع ذلك، تلفت شادية عرب، الانتباه إلى محدودية هذه المبادرات أمام اتساع حجم الظاهرة. ففي سنة 2012، أدت تعليق البرنامج الرئيسي للهجرة الدائرية إلى تراجع كبير في عدد المهاجرات، من 20,000 إلى 2,500 فقط، مما ترك الغالبية منهن دون مواكبة أو حماية مؤسساتية.

كما تنتقد شادية عرب، الإدارة التكنوقراطية والاقتصادية التي تطبع تدبير هذه السياسات الهجرية،
والتي غالبا ما تغفل عن الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والسياسية. وتؤكد أن الهجرة الدائرية يجب أن تُفهم في ضوء مبادئ العدالة الاجتماعية، والعدالة العرقية، والعدالة الإنجابية، وحقوق النساء.

وتدعو، في هذا الإطار، إلى تقاطع النضالات النسوية والمناهضة للعنصرية والبيئية والاجتماعية، مؤكدة أن هذه المعارك مترابطة ولا يمكن الفصل بينها إذا ما أردنا تغييرا فعليا في ظروف عيش وعمل المهاجرات الموسميات.

وفي الختام، تشدد شادية عرب على الدور المحوري الذي اضطلع به الإعلام، في كشف هذه الحقائق المسكوت عنها، من خلال تسليط الضوء على العنف الذي تتعرض له النساء، وإبراز أشكال المقاومة التي يخضنها، مما ساهم في بلورة وعي جماعي وحركات تعبئة متزايدة حول هذه القضايا.

شهادة

زهور علابو
مقاولة من بني ملال

تبدأ زهور علابو، المنحدرة من قرية قرب مدينة بني ملال، بسرد تجربتها من خلال العودة إلى سنواتها الأولى في الحياة والعمل. فقد اضطرت، وهي في سن صغيرة، إلى الانقطاع عن الدراسة بسبب زواج مبكر، لتجد نفسها مباشرة أمام مسؤوليات اقتصادية كبيرة داخل الأسرة. ورغم صغر سنها، أدركت سريعا أن عليها أن تشتغل لضمان حاجيات البيت.

التحقت بسوق الشغل، من خلال عملها في شركة خاصة، استمرت بها لما يقارب عشر سنوات. ورغم صعوبة المرحلة، وفرت لها هذه التجربة قدرا من الاستقرار، وأتاحت لها اكتساب مهارات مهنية أساسية، إلى جانب تكوين بعض المدخرات. ومع مرور الوقت، بدأت تزدهر في داخلها الرغبة في خوض تجربة ذاتية أكثر استقلالا، من خلال إنشاء مشروع خاص بها.

لكن تزامنت محاولاتها الأولى في ريادة الأعمال مع جائحة كوفيد-19، التي أربكت مسارها بالكامل. فقد أدت الأزمة الصحية إلى إغلاق مراكز النشاط، وتوقيف مشروعها الوليد، مما أدى إلى ضياع مدخراتها التي جمعتها طيلة السنوات الماضية. ورغم قساوة هذه الخسارة، فإنها لم تنكسر، بل دفعتها إلى التفكير في بدائل أخرى.

وعبر تصفحها لشبكات التواصل الاجتماعي، اكتشفت زهور وجود حاجة حقيقية في مجال خدمات التوصيل، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى تنظيم كاف لهذا القطاع. ورغم افتقارها لأي وسائل مادية — لا دراجة نارية ولا تطبيق إلكتروني — قررت أن تبدأ بما لديها: هاتفها المحمول وعزيمتها.

انطلقت في تقديم خدمات التوصيل سيرا على الأقدام، من حي إلى آخر في مدينة بني ملال، مستعينة أحيانا بسيارات الأجرة. وكانت تُدير كل طلب بنفسها، مما ساعدها على بناء علاقة ثقة مع الزبائن. لكنها لم تسلم من الانتقادات النمطية «امرأة تقوم بالتوصيل؟ هذا ليس عملا للنساء، إنه شاق جدا.»
رغم ذلك، أبدت زهور عزيمة استثنائية وانضباطا مهنيا لافتا، رافضة الانصياع لأي خطاب سلبي.

وتحكي زهور، بكل واقعية، عن اللحظات الصعبة التي تعرضت فيها للتحرش أو تعليقات تمييزية، خصوصا من بعض الرجال العاملين في هذا المجال الذكوري. لكن بفضل موقفها الحازم، وحرصها على المهنية والاحترام، فرضت وجودها تدريجيا، ونالت التقدير.

وبعد شهور من العمل المتواصل، تمكنت من شراء دراجة نارية، ما شكل نقلة نوعية في أدائها وسرع وتيرة عملها. وفي سنة 2022، قامت بتقنين نشاطها من خلال إنشاء شركتها الخاصة في مجال التوصيل، وبدأت بتوظيف مساعدين، ووسعت نطاق خدماتها خارج بني ملال، ليشمل حاليا مدنا كبرى مثل الدار البيضاء، الرباط، طنجة وأكادير.

وتُشدد زهور على أهمية الإيمان بالذات، وعدم السماح للعقبات أو الأحكام المسبقة بإعاقة الطموحات. كما توجه رسالة دعم إلى جميع النساء، سواء كن ربات بيوت أو من أسر فقيرة، بأن يتحلين بالشجاعة للانخراط في ريادة الأعمال والسعي إلى تحقيق مشاريعهن دون خوف.

وفي ختام شهادتها، وجهت زهور نداء إلى الرجال، مؤكدة أن دعمهم ضروري، وأن نجاح النساء ليس ضدهم بل لصالح الجميع. وتدعو إلى مزيد من الاحترام والمواكبة للنساء المقاولات، حتى يتمكن من **الإسهام الفعلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم ما يُمكن أن يواجهن من مقاومة ثقافية متجذرة.**

التوصيات العامة المنبثقة عن الجلسة الثالثة :

في ختام الجلسة الثالثة، وبعد تبادل ونقاش معمق مع الحضور، تم صياغة مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء في مجالات متعددة، سواء على مستوى ريادة الأعمال، أو الإدماج الاقتصادي، أو محاربة التمييز. وتستند هذه التوصيات إلى تجارب متنوعة قدمتها المتدخلات، كاشفة عن العقبات المشتركة، ومحددة في الوقت ذاته روافع عمل ملموسة لإحداث تغيير مستدام.

1. **تعزيز ولوج النساء إلى الموارد المالية والتكوين المهني** ، لا سيما في المناطق القروية أو الهامشية، بهدف دعم إدماجهن الاقتصادي وتمكينهن من إحداث أو تطوير مشاريعهن الخاصة.

2. **تعزيز التكوين والدعم الشخصي** ،من خلال برامج الإرشاد، والتوجيه، والدعم التقني، بهدف تنمية المهارات الريادية والرقمية والتدبيرية لدى النساء.

3. **مكافحة الصور النمطية والحواجز الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي** ،عبر حملات تحسيسية موجهة للأوساط الأسرية، والتربوية، والمهنية، قصد توسيع فرص ولوج النساء إلى القطاعات التي يهيمن عليها الذكور.

4. **تشجيع المشاركة النشيطة للرجال كحلفاء للتغيير** ،من خلال دعمهم لمسارات النساء المهنية، والعمل على تحقيق تقاسم عادل للمسؤوليات الأسرية والاجتماعية.

5. **تطوير شبكات ومنصات تعاونية** ،تتيح للنساء فرص التواصل وتبادل الخبرات وتقاسم الموارد، بهدف التصدي الجماعي للتحديات المشتركة.

6. **إرساء سياسات عمومية مندمجة** ، تضمن تنسيق الجهود بين المؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتهيئة إطار منسجم وفعال لدعم ريادة الأعمال النسائية وتحقيق تكافؤ الفرص.

7. **دعم الابتكار الاجتماعي والمشاريع ذات التأثير** ، من خلال تثمين المشاريع التي تقودها النساء والتي تساهم في التنمية المحلية والتحول الاجتماعي.

الجلسة الرابعة :

مكافحة الفوارق الاقتصادية بين الجنسين : نحو رؤية شمولية جماعية من أجل المساواة الاقتصادية . ما هي الالتزامات الملموسة المنتظرة من المؤسسات العمومية والخاصة لاعتماد إستراتيجية جماعية؟ وكيف يمكن تحسيس وتعبئة وسائل الإعلام من أجل تفكيك الصور النمطية؟

العربي جعيدي ، أستاذ جامعي
«الجوانب الخفية للامساواة»

قدم الأستاذ الجامعي والخبير في تحليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، العربي الجعيدي، مداخلة غنية ومتعددة الأبعاد، مكنت من تجاوز المقاربات التقليدية لاستكشاف جوانب غالبا ما تكون غير مرئية أو مغفلة في تحليل ظاهرة اللامساواة. وقد تمحورت مداخلته حول عدة محاور رئيسية، مقدما إطارا تحليليا معمقا يُبرز تعقيد الآليات التي تكرس اللامساواة في المجتمع.

في بداية مداخلته، شدد العربي الجعيدي، على التمييز الجوهري بين اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، مبرزا أن هذين البعدين، رغم تناولهما غالبا كل واحد على حدة، إلا أنهما متداخلان ويتفاعلان بشكل ديناميكي. وذكر بأن المؤشرات المعيارية المستخدمة عادة لقياس البطالة أو الدخل أو الولوج إلى الخدمات، تبقى غير كافية لعكس الواقع المعاش من طرف فئات واسعة، خاصة النساء، والعاملين في القطاع غير المهيكل، والأشخاص في وضعية هشاشة. فهذه المؤشرات، المقيدة بتعريفات نمطية، تعجز عن التقاط تنوع أنماط العمل، لا سيما العمل المنزلي غير المؤدى عنه أو الأنشطة غير المصرح بها، والتي تُشكل مع ذلك مساهمة حقيقية في الاقتصاد والنسيج الاجتماعي.

وانطلاقا من ذلك، أبرز العربي الجعيدي، ضرورة اعتماد مقاربة أكثر دقة ومتعدد التخصصات، تأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد غير المرئية. وقد أشار، في هذا السياق، إلى أهمية **الاعتراف بدور العمل المستقل**، الذي غالبا ما يكون منظما لكنه غير معترف به في السياسات العمومية، كما سلط الضوء على الدور المحوري للنساء ضمن هذه المجالات. **هذا التغييب المنهج يُساهم في إعادة إنتاج اللامساواة، ويكرس أشكالا من الإقصاء السوسيو-اقتصادي يصعب رصده ومعالجته بالوسائل التقليدية.**

أما المحور الثاني في مداخلته، فقد خُصص **للدور الاستراتيجي للميزانية العامة باعتبارها أداة محورية في تقليص الفوارق**، وخصوصا الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي. وذكر بأن السنوات العشر الأخيرة شهدت جهودا ملموسة لإدماج البُعد النوعي في إعداد الميزانيات العمومية، من خلال ما يُعرف بـ«الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي»، التي تهدف إلى توجيه النفقات العمومية نحو تقليص الفجوات بين النساء والرجال، خاصة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.

ورغم أهمية هذا النهج، أشار العربي الجعيدي إلى وجود عدد من التحديات التي تعيق تفعيله على أرض الواقع، منها تعقيد البنية المؤسسية وتعدد الفاعلين، ما يحد من التنسيق والانسجام في البرامج المراعية للنوع. كما نبه إلى غياب الشفافية وضعف إشراك المواطنات والمواطنين، خاصة فيما يخص التشاور مع المجتمع المدني، وهو ما يمكن أن يعزز نجاعة وشرعية هذه السياسات.

وأكد كذلك، على ضرورة اعتماد مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في السياسة المالية، مشددا على أن احترام الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يكونا في صلب تقييم السياسات العمومية. ولفت الانتباه إلى عدد من آليات التتبع والتقييم، مثل مؤشرات الأداء وتفويض الاعتمادات على المستوى الجهوي، والتي تظل غير مستغلة بالقدر الكافي، رغم إمكاناتها في ضمان نتائج ملموسة على مستوى تقليص اللامساواة.

وختم العربي الجعيدي مداخلته، بالتأكيد على أن معالجة اللامساواة لا يمكن أن تكون تقنية أو إدارية محضة، بل تتطلب إرادة سياسية حقيقية، وانخراطا مؤسسيا قويا، بالإضافة إلى تعبئة جماعية لكل الفاعلين، وخصوصا النساء، اللواتي يجب الاعتراف بهن ليس فقط كمستفيدات، بل كمحاورات وصانعات للسياسات العمومية. وبالتالي، فإن الرهان هو أيضا رهان ثقافي ومؤسساتي، لأنه ينطوي على تحويل العلاقات الاجتماعية وهياكل السلطة التي تديم هذه التفاوتات.

أمينة المريني ، خبيرة في الاتصال والإعلام

سلطت أمينة المريني، في بداية مداخلتها، الضوء على ما وصفته بـ«الدائرة المفرغة» التي تعيق وسائل الإعلام عن أداء دورها الديمقراطي والاجتماعي الكامل. وشرحت أن هذه الدائرة المفرغة تتمثل في تغطية إعلامية متكررة ونمطية تكرس الصور النمطية والأحكام المسبقة المتجذرة في المجتمع، بدل المساهمة في تفكيكها. وبهذا، تتحول وسائل الإعلام من أدوات للتنوير والتغيير إلى ناقل ومكرس للتمثلات المغلوطة، لا سيما بحق النساء والأقليات والفئات المهمشة.

وتتغذى هذه الدائرة المفرغة على عدة مستويات. فمن جهة، هناك نقص واضح في تنوع الخلفيات داخل غرف التحرير، حيث يشترك العديد من الصحفيين والمسؤولين الإعلاميين في نفس المرجعيات الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية، ما يحد من تنوع وجهات النظر في التغطيات والخيارات التحريرية. ومن جهة أخرى، تدفع القيود الاقتصادية والسعي إلى نسب مشاهدة مرتفعة، إلى جانب ضغط وسائل التواصل الاجتماعي، وسائل الإعلام إلى تبني مضامين مثيرة وسطحية واستقطابية، تستقطب الجمهور لكنها لا تشجع على النقاش المعمق والمتوازن.

وأشارت أمينة المريني، إلى أن لهذا التوجه انعكاسات ملموسة على مستوى التصورات المجتمعية. وأوردت، استنادا إلى دراسة أنجزها المرصد المغربي للإعلام سنة 2023، أن 25% فقط من المحتوى الإعلامي يتناول قضايا النساء، ومن بين هذا المحتوى، ٧٠٪ يقدم صورة نمطية عن المرأة، إما في أدوار منزلية أو في وضعيات ضحية، دون إبراز تنوعها أو مساهمتها الفعلية في المجتمع. هذا التناول المنحاز يعزز المعايير الاجتماعية التي تُقصي النساء من المجال العام والمهني.

كما أضافت، أن تناول قضايا الأقليات والفئات المهمشة في الإعلام غالبا ما يكون سطحيا أو متضاربة. إذ نادرا ما تُمنح الكلمة لهذه الفئات إلا في سياقات الأزمات أو المشاكل الاجتماعية، دون تسليط الضوء على واقعها اليومي أو مساهماتها الإيجابية، ما يُعزز التهميش بدل أن يُعزز التفاهم والتماسك الاجتماعي.

أمام هذا الوضع، شددت أمينة المريني على أن الإعلام لا ينبغي أن يكتفي بنقل المعلومة، بل يجب أن يتحول إلى فاعل في التحول الاجتماعي. فللإعلام مسؤولية تربوية وأخلاقية ومدنية، تُحتم عليه أن يوفر فضاء للتعبير لجميع الأصوات، لا سيما المهمشة منها، وأن يساهم في تفكيك الصور النمطية عوض إعادة إنتاجها. وفي هذا الإطار، أبرزت أهمية التكوين المهني للصحفيين والعاملين في الإعلام. وأشارت إلى أن 15% فقط من الصحفيين المتخرجين في المغرب سنة 2022 تلقوا تكوينا متخصصا حول التغطية العادلة لقضايا النوع الاجتماعي أو التنوع الثقافي، معتبرة أن هذا النقص في التكوين من الأسباب الرئيسة لاستمرار الانحيازات في المضامين الإعلامية.

واقترحت مجموعة من التوصيات لتجاوز هذه الدائرة المفرغة. أولا، ضرورة تشجيع التنوع داخل غرف الأخبار، سواء من حيث النوع الاجتماعي أو الانتماء الاجتماعي والثقافي أو التوجه الفكري. فزيادة التنوع من شأنها أن تُمكن من تمثيل أفضل لتعقيدات الواقع المغربي.

ثانيا، أوصت أمينة المريني، بوضع مواثيق أخلاقية ومهنية مُلزمة توجه التغطية الإعلامية، خاصة لتفادي الصور النمطية وتعزيز إعلام مسؤول يحترم حقوق الإنسان. وأكدت أن إعداد هذه المواثيق ينبغي أن يتم في إطار تشاركي، يجمع بين الصحفيين والناشرين والمجتمع المدني.

ثالثا، شددت على ضرورة إرساء حوار دائم بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني، بهدف ملاءمة المحتويات مع تطلعات المواطنين، وتعزيز النقاش العمومي الشامل، وتقوية الثقة المتبادلة بين الإعلام والجمهور.

واختتمت أمينة المريني مداخلتها، بالتأكيد على أن **الإعلام يحتل مكانة مهمة في بناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة وديمقراطية.** والخروج من الدائرة المفرغة يقتضي تحولا عميقا، ينبني على وعي جماعي من طرف المهنيين، وصانعي القرار، والجمهور أيضا. هذا التغيير ضروري حتى يصبح الإعلام فاعلا في التقدم الاجتماعي، لا مجرد ناقل للصور النمطية والانقسامات.

شهادة :

عبد المجيد مودني ،
مؤسس مشارك بجمعية «كيف ماما كيف بابا»

قدم عبد المجيد مودني، أحد مؤسسي جمعية «كيف ماما كيف بابا»، مداخلة مؤثرة اتسمت بالصدق والحماس، عرض خلالها رؤية الجمعية ومسارها منذ تأسيسها قبل عامين. استهل حديثه بشكر حار للقائمين على تنظيم الفعالية، مثمنا إصرارهم المستمر على تقليص الفجوات المرتبطة بالنضال النسوي، ومؤكدا أن الاستمرارية عنصر حاسم في هذا المسار النضالي.

أوضح مودني أن الجمعية تُعرف نفسها كحاضنة لجيل جديد من الحركات النسوية، ومساحة للتقاطع والتلاقي بين نشطاء ونشيطات، باحثين، فاعلين وفاعلات من مجالات متعددة كالقانون، والعمل الاجتماعي، والإعلام، والثقافة. هذا التنوع، في نظره، يمثل ثروة حقيقية تمكن من بناء خطاب نسوي متجدد ومتعدد الأبعاد.

وأكد عبد المجيد، أن دوره في الجمعية لا يتجاوز كونه مؤسسا مشاركا، وليس رئيسا منفردا، مبرزا الطابع الجماعي للمبادرة، ومشيدا بالرفاق والرفيقات الذين يساهمون في هذا المشروع بشكل جماعي. وبين أن جمعية «كيف بابا كيف ماما» تسعى اليوم إلى توحيد التيارات النسوية الصاعدة في المغرب، من خلال خلق فضاء جامع يشمل فاعلين وفاعلات من مختلفة القطاعات،

بهدف إنتاج خطاب بديل يعكس واقع النساء في مختلف تجلياتهن. بتأثر واضح، عبر مودني عن عمق التجربة التي يخوضها داخل هذا «النظام البيئي النسوي»، كما وصفه، حيث تنمو المعرفة بقضايا النوع والعدالة الاجتماعية من خلال دينامية جماعية متقدة، يقودها شباب وشابات يؤمنون بضرورة التغيير. وقال بنبرة حازمة: «***إذا لم نستطع الدخول من الباب، سندخل من النافذة، أو نحفر تحت الساس***»، في إشارة إلى الإصرار على مواصلة النضال، مهما بلغت التحديات.

ومن أبرز نقاط مداخلته، طرحه لمشروع «مدرسة للنسوية»، وهو حلم راوده لسنوات. يهدف هذا المشروع إلى خلق فضاء معرفي لتلقين مبادئ الفكر النسوي، ونقل تجارب النضال التاريخية، وتطوير استراتيجيات الحراك المعاصر، لفائدة الأجيال الصاعدة. ستكون هذه المدرسة، حسب قوله، **مركزا للتكوين المستمر والتفكير الجماعي، يعزز استدامة الحركة النسوية ويضمن قدرتها على التأقلم مع التحولات المجتمعية.**

وفي سياق آخر، ذكر عبد المجيد بأن سنة 2023 شكلت محطة رمزية، لكونها تُصادف مرور 40 سنة على إحدى المحطات المفصلية في مسار حقوق النساء بالمغرب. واعتبر هذا الحدث مناسبة مزدوجة: للاحتفال بالمكتسبات، ولإدراك حجم التحديات المتبقية، وأيضا لإعادة طرح الأسئلة حول طرق النضال وجدوى الأساليب المستخدمة، خاصة ما يتعلق بإشراك الشباب في النضال من أجل المساواة.

كما أبرز عبد المجيد، أن رؤية جمعية «كيف بابا كيف ماما» يتمثل في تجديد الخطاب النسوي داخل الإعلام. وأكد أن الإعلام التقليدي لا يزال أسيرا للصور النمطية، وغير قادر على مواكبة تعقيد قضايا النوع. لهذا السبب، تعمل «كيف ماما كيف بابا» على تفكيك هذه الصور النمطية من خلال حملات مبتكرة، توظف الفيديو والفنون والتواصل الرقمي، بهدف الوصول إلى جمهور واسع ومتنوع، وطرح سرديات نسوية أكثر قربا من تجارب النساء والشباب اليوم.

كما شدد على أهمية المنصات الرقمية، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، باعتبارها أدوات مهمة في نشر المعلومة لدى الأجيال الجديدة. غير أنه حذر من مخاطر الخوارزميات، التي يمكن أن تُروج لمضامين متحيزة أو مضللة، وتُقصي الخطابات النسوية من دوائر التداول. وفي مواجهة هذه التحديات، تعمل الجمعية على مواكبة الصحفيين من خلال برامج تكوين مستمر، تساعدهم على تقديم محتوى أكثر مهنية وحساسية لقضايا النوع، وتعزز جسور الثقة بين الإعلام والحركات النسوية.

وأوضح مودني أن الجمعية لا تسعى إلى الحضور الإعلامي من أجل الظهور فقط، بل تضع في صلب أولوياتها بناء علاقات متينة داخل مجتمعها الرقمي والواقعي. وتضم هذه الشبكة ما يقارب 9500 متابع على منصة إنستغرام، أغلبهم من الصحفيين، الفنانين، رواد الأعمال، والناشطين المدنيين. هذه الشبكة، حسب تعبيره، تمثل رافعة مؤثرة لإيصال صوت نسوي مسؤول ومؤثر إلى النقاش العمومي.

كما تحدث عن تجربة «دوائر الكلام للنساء» التي تنظمها الجمعية لفائدة النساء ضحايا العنف أو في وضعية هشاشة، وهي فضاءات آمنة للتعبير والدعم النفسي والجماعي، تسمح للنساء بإعادة بناء ذواتهن، وتمنحهن أدوات جديدة للتمكين الذاتي، واستعادة القوة لخوض نضالاتهن اليومية.

في ختام مداخلته، شدد عبد المجيد مودني، على أن السياق السياسي في المغرب لا يزال يطرح تحديات كبيرة، خاصة في ظل النقاشات الحادة حول إصلاح مدونة الأسرة. ودعا إلى تجاوز الخلافات الإيديولوجية وبناء جبهة نسوية موحدة، قادرة على تقديم خطاب واقعي، بديل، وشامل. واعتبر أن هذه الوحدة ضرورية لتحقيق تقدم ملموس في قضايا النساء، وتغيير العقليات من الجذور.

خلاصة النقاش مع الجمهور حول مسألة الإعلام والنوع الاجتماعي

1. التعتيم والمعالجة الإعلامية للعنف ضد النساء:

- قضايا قتل النساء شبه غائبة في الإعلام، حيث لا تحظى إلا قلة من الحالات بتغطية إعلامية فعلية.
- من أجل أن تحضى قضية عنف جنسي باهتمام الإعلام، يبدو أن هناك ثلاثة عوامل ضرورية

1. وجود مقطع فيديو صادم يخلق «ضجة» (مثل فيديو درامي لامرأة ترمى حية في بئر).
2. تدخل شخصية مشهورة (مغني، ممثل، فنان...) لتتبنى القضية علنا، ما يزيد من التغطية الإعلامية.
3. توفر إرادة شخصية قوية لدى الصحافيين للقيام بتحقيق ميداني معمق يتجاوز الإثارة، من أجل فهم تعقيدات هذه القضايا.

- وُصف هذا الوضع بأنه مؤسف للغاية، لأنه لا يتعلق فقط بضعف التوعية، بل يمثل إشكالا أخلاقيا ومهنيا يتطلب شجاعة صحافية ومسؤولية.

2. تغييب النساء في الإعلام والمؤسسات:

- غالبا ما يتم تغييب النساء في التغطيات الإعلامية وحتى في الإحصائيات، حيث تكون اللغة والمعطيات ذات طابع «ذكوري» في الغالب.
- ما زال الخطاب الإعلامي ومساحات التعبير في وسائل الإعلام مهيمنا عليها من قبل الرجال.
- تعكس هذه الهيمنة الذكورية اللامساواة القائمة في المجتمع.

3. تمييز خاص في الإعلام السمعي البصري:

- أُشير إلى أنه خلال فترات ثقافية معينة، مثل شهر رمضان، تميل وسائل الإعلام السمعية البصرية إلى تعزيز الصور النمطية والتمييز القائم على النوع، من خلال محتويات تكرس أدوارا تقليدية ومجحفة بحق النساء.

التوصيات العامة الصادرة عن الجلسة الرابعة

في ختام الجلسة الرابعة والنقاشات التي أعقبتها مع الحاضرين، تم صياغة مجموعة من التوصيات الرئيسية الرامية إلى تحسين معالجة قضايا النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام، وتعزيز الجهود المبذولة لمناهضة العنف ضد النساء، والعمل على تمثيل نسائي أكثر عدالة في الفضاءين الإعلامي والمؤسساتي.

تستند هذه التوصيات إلى التحليلات والتجارب التي شاركها كل من جعادي أمين، أمينة، أمين وعبد المجيد، بالإضافة إلى مساهمات الحضور.

1.تعزيز التكوين والتحسيس في صفوف الصحافيين:

من الضروري تطوير برامج تكوين موجهة خصيصا للصحافيين، ولا سيما الصحافيين الناشئين، بهدف تمكينهم من معالجة قضايا العنف الجنسي وجرائم قتل النساء بصرامة ومهنية وحساسية وعمق.

يجب أن يشجع هذا التكوين على روح التحقيق الميداني وتجاوز التغطيات السطحية أو تلك التي تستند فقط إلى مقاطع فيديو صادمة منتشرة عبر الإنترنت.

2.تعزيز التكوين والتحسيس في صفوف الصحافيين:

يجب العمل على تفكيك الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، لا سيما في بعض وسائل الإعلام الأمازيغية التي ما تزال تكرس تصورات تقليدية، ومحاربة تغييب النساء في الفضاءات الإعلامية.

ويستدعي ذلك إدماج مزيد من الأصوات النسائية في المحتوى الإعلامي، وضمان توازن عادل بين الرجال والنساء في مساحات التعبير العمومي.

3. إدماج البعد الجندري في السياسات العمومية والمؤسساتية

من أجل تحقيق المساواة الفعلية، يتعين إرساء حوار مؤسساتي دائم، حول قضايا النوع داخل الهياكل العامة والخاصة، بما يشمل:إحداث آليات للمساءلة، تعزيز حكامة حساسة للنوع، إنشاء هيئات تراعي التوازن بين الجنسين، لضمان تفعيل السياسات ذات الصلة بالمساواة بشكل منسجم ومستدام.

4. التحسيس بالمساواة بين الجنسين انطلاقا من المنظومة التربوية وعبر وسائل الإعلام

يوصى بالتدخل منذ المراحل الأولى في النظام التعليمي لنشر الوعي بقضايا النوع، وتشجيع الإنتاجات السمعية البصرية التي تساهم في تفكيك الصور النمطية التمييزية. ويستلزم هذا، التعاون الوثيق بين القطاعات الوزارية، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، من أجل بناء استراتيجية وطنية شاملة ومتجانسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

5. تطوير أدوات إحصائية وآليات رصد خاصة بالنوع الاجتماعي

من المهم إنتاج معطيات موثوقة ومفصلة حول مكانة النساء في وسائل الإعلام، وكذا حول التغطية الإعلامية لظاهرة العنف القائم على النوع. حيث ستمكن هذه البيانات من تقييم التقدم المحرز وتكييف الاستراتيجيات وفقا للنتائج المحققة.

6. تشجيع المشاركة الفعلية للنساء في مراكز القرار الإعلامي

ينبغي دعم وصول النساء إلى مواقع القيادة داخل المؤسسات الإعلامية، وكذا إلى الهيئات التنظيمية، لضمان إدماج وجهات النظر النسائية في السياسات التحريرية وخطط البث والتوزيع.

7. إطلاق حملات توعوية موجهة للعموم بشأن العنف ضد النساء

ينبغي استثمار وسائل الإعلام لإطلاق حملات دورية تهدف إلى: فك الوصم عن الضحايا، التعريف بالخدمات والموارد المتوفرة، تحفيز انخراط المجتمع المدني في مكافحة العنف الجنسي وجرائم قتل النساء.

8. تعزيز الحوار التشاركي بين الإعلام والمؤسسات والمجتمع المدني

يقترح إحداث فضاءات تشاورية منتظمة تجمع بين الصحافيين، ممثلي المؤسسات، الجمعيات، والضحايا، بهدف تبادل التجارب، تنسيق المبادرات، وبناء استجابات جماعية وملائمة للتحديات المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي.

خلاصات

كشفت مناقشات اليوم الثاني، عن حجم العراقيل البنيوية والثقافية والسياسية التي تعيق التمكين الاقتصادي للنساء. فرغم التزايد المطروح في ولوجهن إلى التعليم، لا تزلن محصورات في الاقتصاد غير المهيكل، في ظل غياب سياسات عمومية تراعي مقاربة النوع، وضعف الخدمات الداعمة، واستمرار ثقل المعايير الأبوية. وتنعكس هذه التفاوتات الاقتصادية في الفوارق في الأجور، وصعوبة الولوج إلى الملكية، والتمثيل المحدود للنساء في مراكز القرار. كما وُجهت انتقادات لضعف دعم الدولة، ولصعوبة ولوج الجمعيات إلى الآليات العمومية. ويشهد الحراك النسوي كذلك توترا بين الأجيال، يعكس حاجة ملحة للتجديد. وعلى الرغم من وجود مبادرات محلية واعدة، إلا أنها تفتقر للوسائل الكفيلة بضمان استمراريتها. وتؤكد هذه الدورة من اللقاءات بروز نسوية اقتصادية مغربية، متجذرة، مطالِبة، ومتضامنة.

النسخة الثانية من مؤتمر النسوية

خلاصات اليوم الأول

يوم 16 ماي 2025

السياق العام وإطار اللقاء

انعقد يوم الجمعة 16 ماي 2025 بفندق سوفيتيل بالرباط، اليوم الأول من النسخة الثانية من مؤتمر النسوية، حيث جمع هذا اللقاء أكثر من ثلاثين ناشطة وناشطا وممثلين عن جمعيات نسائية من مختلف جهات المغرب.

وقد تميزت هذه الجلسة، بالاستماع إلى نبض الفاعلين والفرقاء والحوار البناء، بتأطير عام لجمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)، ممثلة برئيستها عائشة الزعيمي الصخري، إلى جانب كل من كريمة الشركي، خديجة صلاح الدين، وعلي اليوسفي العلوي.

حضر اللقاء أيضا، عدد من الشركاء المؤسساتيين، من بينهم «هيئة الأمم المتحدة للمرأة – المغرب»، ممثلة بكل من آية إسباين، وصوفيا القيدي، وزينب شبيهي، بالإضافة إلى منظمة «فامي جيرس» (FAME Geres) بمشاركة دينا تريقي وسارة علوي مدغري.

وشهد هذا اليوم، مشاركة شخصيات بارزة في تاريخ النسوية المغربية، مثل أمينة لطفي وعتيقة تيمجردين عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب – ADFM، رضوان بنشير عن منتدى جسور للمرأة المغربية، وفاطمة مغناوي وزهراء ورادي عن اتحاد العمل النسائي – UAF، ولطيفة بوشوى عن اتحاد رابطات حقوق المرأة، وفدوى مروب وسعيدة الإدريسي عن جمعية لقاءات البحر الأبيض المتوسط للسينما وحقوق الإنسان – ARMCDH، بالإضافة إلى ناشطات من جمعيات جهوية وموضوعاتية مثل: حفيظة بنصالح عن جمعية نعمة للتنمية، وحنان الفقيري عن جمعية المرأة للتنمية والتضامن بالحسيمة، وجميلة بنعادي عن جمعية أمل المستقبل، وشيماء سلامي عن جمعية الانطلاقة للتنمية والبيئة والثقافة – أفورار (AIDECA وADEC)، ونجاة بوعليلي عن جمعية نساء الجنوب)، وخديجة الزغنيغي عن جمعية شامل للأسرة والمرأة، وأمينة زيوال عن صوت المرأة الأمازيغية IMSL، ونزهة صافي عن جمعية نساء رائدات للتنمية (AFPD)، وسامية العمراني عن جمعية انصات لمناهضة العنف ضد النساء، وفاطمة الشاوي عن الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وأسامة الزيدي عن جمعية كيف ماما كيف بابا، وليلى مجدولي عن جمعية التضامن النسوي

وعلى هامش هذا اللقاء، ساهم عدد من الشخصيات العامة والفاعلة في إثراء النقاشات، من بينهم إدريس اليزمي الرئيس السابق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعائشة خروز من وزارة الإسكان، وليلى الريوي الممثلة السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعبد الرزاق الحنوشي الناشط الحقوقي المغربي المعروف.

ساهم الجميع في حوار معمق حول إعادة تعريف النسوية في السياق المغربي الحالي، وحول الضرورة الملحة لإبراز ومحاربة الأشكال المختلفة للعنف الاقتصادي، الذي تتعرض له النساء، والذي يُتجاهل كثيرا في الخطابات السائدة حول المساواة. وقد شكل هذا الموضوع المحوري، خيطا ناظما لجميع النقاشات التي شهدها اليوم، وذلك من منظور نقدي وشامل حول الواقع الاجتماعي للبلاد.

وخلال افتتاح النسخة الثانية، ذكرت عائشة الزعيمي الصخري باستمرارية هذه الدورة على نهج النسخة السابقة، مع إبرازها للأجندة الجديدة للمؤتمر، التي أصبحت موزعة على يومين. وفي هذا السياق، أوضحت الصخري أن هذا الاختيار، جاء استجابة للرغبة في تخصيص اليوم الأول لنقاش داخلي خاص بالنسوية المغربية، والهدف هو خلق فضاء للنقاش المعمق والمريح، بين الناشطات والفاعلات الجمعويات القادمات من مختلف مناطق البلاد، بما في ذلك المناطق البعيدة عن الرباط والدار البيضاء، من أجل منحهن فرصة كاملة للتعبير عن أنفسهن ومشاركة تجاربهن وتحدياتهن ورؤاهن.

كما خصص اليوم الأول من المؤتمر، ليكون لحظة للإصغاء والحوار البناء، بهدف تعزيز تماسك النسوية المغربية، من خلال تبادل وجهات النظر بين الفاعلات وتوطيد التحالفات القائمة.

وقد تمحور النقاش حول محورين أساسيين:

- أولا، مفهوم النسوية، باعتباره موضوعا يثير الكثير من اللبس، وسوء الفهم في الفضاء العمومي، حيث يساء تقديمه أو يشوه في كثير من الأحيان.
- ثانيا، محور هذه الدورة من المؤتمر: «**العنف واللا مساواة الاقتصادية التي تواجهها النساء**»، من أجل بلورة توصيات عملية ومشتركة تنطلق من الواقع وتستجيب للحاجيات الميدانية.

عرف اليوم الأول، الذي أدارت فقراته **الصحافية دنيا زينب مسفر**، نقاشات دينامية وغنية، تخللتها شهادات مؤثرة، ومداخلات نظرية، ولحظات جماعية قوية غلبت عليها العاطفة والتأثر.

وقد انطلق النقاش بالتركيز على تاريخ النسوية المغربية، من خلال استحضار أشكالها القديمة والمعاصرة، والتوقف عند ما شهدته من تحولات وتقاطعات، وأيضا ما حملته من انقسامات وانتقالات بين الأجيال.

خديجة زيغيغي، عن جمعية شامل للأسرة والمرأة، أكدت أن النسوية ليست مجرد تجميع لمطالب متفرقة، بل هي مشروع مجتمعي متكامل، مرتبط جوهريا بالنضال من أجل العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمساواة الهيكلية، وقال: «النسوية حكاية جماعية تصبح فيها النساء فاعلات، لا مجرد مواضيع لخطابات الآخرين».

من جانبها، سلطت **فدوى مروب**، الضوء على ضرورة تفكيك علاقات الهيمنة، التي ما تزال حاضرة حتى في الفضاءات التي يفترض أنها تقدمية، كالثقافة والفنون، معتبرة أن: «النسوية يجب أن تكون أداة لتحويل المجتمع وكشف التسلسلات الهرمية الصامتة».

وقد أبرزت النقاشات كذلك تنوع المقاربات والتجارب بين الحاضرات.

حيث تقاسمت **حنان الفقيري**، من الحسيمة، شهادتها المؤثرة حول معاناة النساء القرويات اللواتي يعشن تهميشا مزدوجا: كنساء أولا، وكساكنات منطقة مهمشة ثانيا، وتحدثت عن عمل جمعيتها في مرافقة النساء ضحايا العنف ودعم استقلاليتهن الاقتصادية، مبرزة صعوبة المساطر الإدارية، وغياب الدعم المؤسساتي، وهشاشة التعاونيات النسائية، ودعت إلى الاعتراف بأشكال النضال النسوي المحلي الصامت، لكنه عميق التأثير.

بدورها، شددت **سعيدة إدريسي**، وهي من الوجوه النسوية البارزة وعضوة في جمعية «لقاءات البحر الأبيض المتوسط للسينما وحقوق الإنسان»، على أن «النسوية ليست شأنا نسائيا فقط، بل فكر، ورؤية، ومشروع جماعي». وقالت إن النسوية لا يجب أن تُختزل في مطالب فئوية، بل يجب أن تُفهم كمشروع مجتمعي تشاركي، يتقاسمه الرجال والنساء على حد سواء، ويهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية.

كما دعت إلى استعادة رؤية جماعية، تؤطر النضالات النسوية ضمن قيم واستراتيجيات مشتركة، معتبرة أن غياب هذا الانسجام يصعب تحقيق مكاسب دائمة.

أما **سامية العمراني**، من جمعية انصات لمناهضة العنف ضد النساء، فقد ربطت النسوية بالعمل الاجتماعي اليومي، مؤكدة أن «النضال من أجل حقوق النساء هو نضال من أجل نظام تضامني إنساني.

موثوق ودائم». واستعرضت تجربة بني ملال حيث غياب حماية النساء، والذي يضع الجمعيات في مواجهة تحديات كبيرة، مشيرة إلى أن الدعم لا يجب أن يقتصر على الإيواء فقط، بل يشمل الرعاية الطبية، والدعم النفسي، والمواكبة القانونية، والوساطة الاجتماعية... وحذرت من أن «أي انقطاع في التمويل قد يؤدي إلى إغلاق الخدمات بالكامل». ودعت إلى مأسسة العمل الجمعوي، وضمان حقوق العاملات الاجتماعيات، وتوفير الأجور اللائقة والاستقرار الضروري لتمكين النساء في وضعيات هشة.

وفي مداخلة مؤثرة، تناولت **لطيفة بوشوى**، إحدى الوجوه النسوية البارزة، التوتر القائم بين الإرث التاريخي والتجديد والانغراس الميداني داخل الحركة النسوية، مشددة على أهمية استمرارية النضال عبر الأجيال. وأكدت أن «النسوية لا يمكن أن تبقى جامدة»، بل يجب أن تتجدد، وتنفتح على التزامات جديدة، خاصة تلك التي تقودها الشابات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو من خلال تنظيمات بديلة. ودعت إلى إعادة التفكير في أشكال النضال، وتجاوز الأطر التقليدية، وخلق جسور حقيقية بين الأجيال، معتبرة أن: «النسوية لن تتوقف، بل يجب أن تتجدد، وأن تنتقل عبر الأجيال.»

من جهتها، سلطت **أمينة زيوال**، الناشطة الأمازيغية، الضوء على الذاكرة النسوية المهمشة، مؤكدة أن «تاريخ النسوية في المغرب لا يبدأ في التسعينيات، فمنذ سنة 1967، كانت هناك مجموعات من النساء الأمازيغيات ينظمن صفوفهن للدفاع عن حقوقهن». وانتقدت التهميش المزدوج الذي تتعرض له النساء الأمازيغيات: من جهة كنساء، ومن جهة أخرى كحاملات لثقافة مقصية (أقلية)، حتى داخل بعض الأوساط النسوية نفسها. وطالبت بالاعتراف الكامل بالعدالة الثقافية واللغوية كشرط أساسي لتحقيق المساواة، معتبرة أن: «الإنصات للنساء الأمازيغيات هو توسيع لأفق النسوية لتشمل أشكالا أخرى من الظلم والعنف.» واختتمت مداخلتها بالتأكيد أن: «وضع حد لهذا الإقصاء ليس صدقة، بل مطلب للعدالة».

وشكلت مسألة الحوار بين الأجيال، محورا أساسيا في عدد من المداخلات، حيث شددت على ضرورة خلق تواصل فعال بين الرائدات والناشطات الشابات.

وفي هذا السياق، أكدت **أمينة لطفي**، أن الأجيال الجديدة تتمتع برد فعل سريع تجاه القضايا الاجتماعية الملحة، في حين تساهم الرائدات بخبرة استراتيجية تراكمت عبر سنوات من النضال، مشددة على أن: «من الضروري أن تعمل المناضلات القديمات والجديدات معا، لأنهن يناضلن من أجل نفس القضية»

وبالنسبة **لأسامة زيدي**، فمن الضروري أولا تفكيك فكرة «الشباب ككتلة واحدة»، فالشباب، حسب قوله، ليسوا فئة متجانسة، بل يشكلون مجموعة متعددة الخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهو ما ينعكس على علاقتهم بالحركة النسوية وأشكال انخراطهم فيها، ومن هذا المنطلق، دعا إلى اعتماد مقاربة تقاطعية تأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع، من أجل حركة نسوية أكثر شمولا وارتباطا بالواقع. كما شدد على أهمية الحوار بين الأجيال، مذكرا، بأن الشباب يمتلكون اليوم أدوات تكنولوجية قوية، لكن فعاليتهم النضالية تظل رهينة بتثمين خبرات واستراتيجيات من سبقوهم في المعركة. وقد لخص هذا التوجه بقوله: «إذا كنا نملك الأدوات، فأنتم تملكون التجربة»، داعيا إلى بناء مشترك للنضال النسوي، يُغني فيه القديم الجديد ويعزز فيه الجديد مسار التغيير.

أما **كريمة الشركي**، فقد نوهت بقدرة الشابات على جعل الخطاب النسوي أكثر وضوحا وقربا من الناس، دون أن يفقد قوته أو عمقه، واعتبرت أن مزج الخبرات بات رهانا حاسما لضمان استمرارية وحيوية الحركة النسوية، مشيرة إلى أن: «ما يهم حقا هو العمل المشترك، في احترام متبادل، من أجل هدف واحد: كرامة النساء وحقوقهن». كما سلطت الضوء على دور الأجيال الجديدة في تبسيط المفاهيم، معتبرة أنهن ساهمن في كسر النخبوية التي وُصم بها الخطاب النسوي في بعض الأحيان، وقلن: «حين كانت بعض المفاهيم تبدو مجردة أو نخبوية، نجحت الشابات في تبسيطها دون أن يُفقد ذلك النضال عمقه أو دقته».

وتطرق **علي اليوسفي العلوي**، أستاذ جامعي وعضو في جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)، إلى النقاشات الاصطلاحية التي تشهدها الساحة النسوية المغربية، مثل «نسوية» و«نسائية». وأكد أن هذه النقاشات اللغوية ليست هامشية، بل تعكس اختيارات أيديولوجية وتصورات اجتماعية، تمكن من تقوية أو إضعاف الحراك النسوي. لكنه شدد، في المقابل، على أهمية عدم الانجرار وراء الجدل اللغوي على حساب الجوهر، موضحا أن النسوية ليست صراعا ضد الرجال ولا حكرا على النساء، بل مشروع مجتمعي جامع، يحمله نساء ورجال مؤمنون بعدالة النوع والمساواة الحقيقية في مختلف المجالات.

كما حذر علي اليوسفي، من بعض الخطابات العمومية، حتى تلك المنبثقة من أوساط تدعي التقدمية، التي تساهم في تحوير المصطلح أو عزله عن سياقه الحقيقي، عبر خلق استقطاب سلبي حول كلمة «نسوية». وقال خلال مداخلته: «لا يجب أن نسقط في فخ النقاشات التي تهدف إلى التشتيت وضرب الحركة من الداخل». واعتبر أنه آن الأوان لتحمل المصطلح بكل وعي ومسؤولية، لا باعتباره شعارا إيديولوجيا جامدا، بل كالتزام جماعي وإنساني عميق، يدعو إلى إعادة بناء العلاقات الاجتماعية على أساس الكرامة والعدالة والمساواة.

ودعا اليوسفي إلى العمل التواصلي الدؤوب، لشرح المعنى الحقيقي لهذا المفهوم: نضال شمولي، مفتوح، يهم المجتمع بأكمله، وليس النخبة فقط. وأكد أن الرهان، هو توسيع القاعدة الشعبية للحركة النسوية، وكسر حاجز الخوف والتحفظ، وتحويل النسوية إلى أداة للتغيير الجماعي.

ومن اللحظات البارزة أيضا خلال اللقاء، النقاش المعمق حول هشاشة الوضع المالي للجمعيات النسوية، حيث عبرت العديد من المشارِكات عن الإنهاك الناجم عن الاعتماد المفرط على العمل التطوعي، إلى جانب ضعف التمويل واستمراريته وغياب الاعتراف المؤسساتي. وفي هذا السياق، صرحت ليلى **مجدولي** بأن:«المال هو عصب المعركة، من دون تمويل دائم ومستقر، تبقى نضالاتنا مجرد نوايا».

وفي مداخلة قوية، دعت **ليلى رحوي**، الممثلة السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى مأسسة العمل النسوي وتثمينه كمهنة قائمة بذاتها، وشددت على ضرورة إقرار أجور عادلة، وضمان الحقوق الاجتماعية، والاعتراف بالنضال النسوي كعمل فعلي وليس مجرد التزام تطوعي.

واعتبرت المتدخلة أن العمل التطوعي لا يمكن أن يستمر كمرتكز رئيسي للعمل النسوي، خاصة في ظل ما تحمله الناشطات الشابات من عبء نضالي متزايد في المرحلة الراهنة، وأكدت أن التطوع، رغم قيمته التاريخية، ليس نموذجا قابلا للاستدامة، وأن من حق الجيل الجديد من المناضلات الاستقرار المهني والمعنوي، وأن يُعترف بجهودهن كجزء من سوق الشغل.

كما حذرت رحوي، من أن يتحول الفعل النضالي إلى مساحة دائمة للتضحية، داعية إلى بناء نموذج جديد قائم على العدالة داخل الحقل النضالي نفسه، من خلال تمكين العاملات في الجمعيات من حقوق مهنية واجتماعية واضحة، تعزز استمرارية الحركة وتجديد طاقاتها لمواجهة تحديات المستقبل بكرامة وتضامن وقوة جماعية.

من جانبه، تطرق **عبد الرزاق الحنوشي**، إلى مفارقة أساسية تواجه الجمعيات النسوية، حيث أشار إلى أنه، مع سعي العديد من الجمعيات إلى تأمين استمرارية أنشطتها، اضطرت إلى الانخراط في منطق التمويل الخارجي والمشاريع الدولية، بما يتطلبه ذلك من معايير تدبيرية صارمة، وتقارير، ونتائج قابلة للقياس.

ورغم أن هذا المسار المهني أتاح تحقيق مكاسب ملموسة، إلا أنه أفضى أيضا، بحسب الحنوشي، إلى إضعاف الجذور النضالية، وتحويلها تدريجيا من كيانات نضالية إلى مؤسسات خدمية، همها الأساسي الاستجابة لمتطلبات التمويل بدل الدفاع عن خطاب نقدي وتغييري.

ودعا المتحدث إلى ضرورة استعادة جزء من الاستقلالية الاستراتيجية للحركة النسوية، وإعادة التفكير في أساليب التنظيم والتسيير، حتى لا تتحول الجمعيات إلى أدوات تقنية فقط، بل تظل فضاءات حية للمقاومة الاجتماعية والتجريب السياسي والنضال من أجل التغيير الحقيقي.

ومن بين المداخلات البارزة خلال هذا اليوم، كانت كلمة إدريس اليزمي، **الرئيس السابق** للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي قدمت رؤية تاريخية واستراتيجية عميقة، حيث شدد على أن كتابة تاريخ الحركة النسوية، لا يمكن أن تترك للروايات المؤسساتية أو الأكاديمية فقط، بل يجب أن تكون ذاكرة حية، نابضة بأصوات المناضلات والمهمشات، ومترسخة في واقع النضالات اليومية.

واعتبر أن استرجاع المسار الكامل للحركة النسوية المغربية، هو فعل إنصاف للرائدات، وللمقاومات الصامتة، وأيضا التأكيد على الحق الكامل للنساء في الوجود داخل السردية الوطنية، لا كهوامش بل كفاعلات في صياغة تاريخ المغرب.

وفي جانب آخر، حذر اليزمي من الآثار السلبية للاعتماد المزمن على التمويلات الأجنبية، مشيرا إلى أن شروط بعض الممولين قد تدفع الجمعيات إلى أولويات قصيرة الأمد، لا تعكس بالضرورة الاحتياجات الحقيقية للنساء على الأرض.

كما دعا المسؤول السابق بقوة، إلى بناء منظومة خيرية مغربية مستقلة ومتضامنة، تنطلق من واقع البلاد، بما يتيح تحرر الجمعيات من الوصاية المالية واستعادة استقلالها الاستراتيجي. وقال بوضوح: «هذا العمل على الذاكرة والدعم المحلي ليس ترفا، بل هو فعل سياسي بامتياز».

كما شدد على أن على الحركة النسوية يجب أن تبتكر أطرا جديدة للتموقع الثقافي والاجتماعي والمالي، تنبع من داخل المجتمع المغربي نفسه، لضمان استمرارية النضال وصون استقلالية الأصوات النسوية، في وجه كل أشكال الاستتباع أو التوظيف الخارجي.

اللا مساواة الاقتصادية، رهان محوري: قراءة في مقاربة الحركة النسوية لقضية التفاوتات الاقتصادية

شهدت الفترة الزوالية من اليوم الأول لـ«مؤتمر النسوية» تحولا واضحا، نحو قضية طالما ظلت مهمشة في الخطاب العام، رغم كونها مهمة في فهم ديناميات التمييز: العنف الاقتصادي واللا مساواة الاقتصادية التي تواجهها النساء. وقد اعتبرت هذه الأشكال من العنف، التي قد تبدو صامتة مقارنة بالعنف الجسدي أو النفسي، ذات أثر مدمر لا يقل خطورة، بل إنها تشكل رافعة أساسية لفهم البنية العميقة للاختلالات بين الجنسية بالمغرب.

النقاش، لم يقتصر على الفقر كواقع معيش، بل تعداه إلى وصف منظومة ممنهجة من اختلال موازين القوة، تتجلى في تغييب قيمة العمل المنزلي، وهشاشة الشغل النسائي، والتبعية المالية داخل الأسرة، وصعوبة الولوج إلى القروض أو الملكية، وغياب الحماية الاجتماعية للعاملات في الاقتصاد غير المهيكل. وقد مكن هذا النقاش، من تفكيك هذه الأوجه المتعددة للعنف الاقتصادي ووضع تسميات دقيقة لها. وما برز بوضوح، هو أن هذه الانتهاكات ليست استثناء بل قاعدة، إذ إنها مغروسة في صميم البنية الاقتصادية الوطنية.

«امرأة تشتغل ١٢ ساعة يوميا في الحقول، بدون عقد، بدون تأمين، وبدون حقوق، تتعرض لعنف لا يسمى، لكنه يقتلها ببطء»، هكذا صرحت إحدى المتدخلات، معبرة عن حجم الظاهرة. وتم ربط هذا البعد أيضا بالخيارات السياسية البنيوية: ضعف آليات إعادة التوزيع العادل للثروة، وغياب نظام ضريبي عادل، وتراجع الدولة عن أدوارها في قطاعات أساسية، كلها عوامل تُفاقم هشاشة النساء وتعرضهن للفقر.

هكذا، توسعت زاوية التحليل: لم يعد الأمر يقتصر فقط على الدفاع عن النساء باعتبارهن ضحايا، بل أصبح يشمل مساءلة النموذج الاقتصادي السائد في عمقه، وعجزه عن إدماج متطلبات العدالة الاجتماعية.

هذا التحول في المنظور، فتح جبهة ثانية للنقاش، تمحورت هذه المرة حول طريقة اشتغال الجمعيات النسوية وظروف نضالها، فالعنف الاقتصادي، كما ذكر بذلك العديد من الأصوات، لا يطال المستفيدات فقط، بل يشمل أيضا الفاعلات في ميدان التغيير. العديد من المناضلات، أدلين بشهادات حول ثقل الالتزام داخل بنيات هشة، تعيش على تمويلات غير مستقرة، وتدار غالبا في ظروف طارئة، وبفرق عمل غير مؤجرة أو منخفضة الأجر. «النضال لا ينبغي أن يعني العيش في الهشاشة»، صرحت إحدى المناضلات الميدانيات، لتُقابل كلماتها بموجة من التأييد العام داخل القاعة، هذه الصراحة الجماعية سمحت بكشف تناقض صارخ: الجمعيات النسوية تتحمل أدوارا أساسية، هي في الأساس من صميم مسؤوليات الدولة، كحماية الضحايا، إلى الإيواء، والإرشاد القانوني، دون أن تحظى في المقابل بدعم مؤسسي ملائم.

الضغط الإداري، البطء البيروقراطي، وغموض آليات التمويل تزيد من تعقيد الوضع، وقد أشار كثيرون إلى وجود ظلم مزدوج: فمن جهة، هناك جمعيات نسوية تسد ثغرات الدولة، ومن جهة أخرى، تجد نفسها محاطة بتشريعات صارمة وأحيانا مريبة تعيق تطورها.

وهكذا، أتاح النقاش فرصة لوضع أسس لعقد اجتماعي جديد، يقوم على الاعتراف بالدور الاستراتيجي للجمعيات النسوية، وعلى حقها في تمويل دائم، ووضع قانوني ومهني واضح، ومكانة داخل السياسات العمومية. لأن، كما قالت إحدى المشاركات: «لن تكون هناك مساواة اقتصادية للنساء، إذا كانت من يدافعن عنهن يعشن بدورهن في حالة من اللا أمان».

مؤتمر النسوية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ
LES ASSISES DU FEMINISME

تقرير وتوصيات
الدورة الثانية من مؤتمر النسوية

المنظم في الرباط يومي 16 و17 ماي 2025

من طرف جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE)

المبادئ التوجيهية لتوصيات
الدورة الثانية من مؤتمر النسوية 2025

يرتكز المبدأ التوجيهي لتوصيات مؤتمر النسوية 2025، على ضرورة إحداث تحول عميق ومنهجي يهدف إلى تحقيق التمكين الاقتصادي الفعلي للنساء المغربيات. هذا التمكين لا يمكن اختزاله في مجرد الولوج إلى سوق الشغل أو الحصول على موارد مالية ظرفية، بل يجب أن يُدرج ضمن دينامية شمولية ومستدامة تراعي تعددية أوجه اللامساواة الهيكلية القائمة. إن الغاية هي تفكيك النظام الأبوي الراسخ الذي يكرس علاقات قوة غير متكافئة، من خلال مواجهة العراقيل المؤسساتية، والاجتماعية، والاقتصادية في آن واحد. ويشكل الاعتراف بالعمل غير المرئي، والحق في ملكية الأراضي، وتقليص الفوارق في الأجور، وتأمين مناصب الشغل، خاصة داخل القطاع غير المهيكل، محاور أساسية يجب إدراجها ضمن استراتيجية وطنية متكاملة ومتناسقة.

وفي هذا السياق، يُعد النهج التقاطعي المتعدد الجوانب، أحد المبادئ الجوهرية التي ينبغي اعتمادها، بالنظر إلى تنوع واقع النساء المغربيات، سواء كن في الوسط الحضري أو القروي، شابات، مهاجرات، أمهات معيلات، أو من فئات اجتماعية هشة. فالتمكين الاقتصادي لا يتحقق إلا من خلال الاعتراف بقصص وتجارب النساء المتعددة، ومكافحة أشكال التمييز المتقاطعة التي تتقاطع وتتفاقم فيما بينها. ويتطلب ذلك أيضا إصلاحا عميقا للسياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، والحماية الاجتماعية، والولوج إلى الخدمات الأساسية، مثل: رعاية الأطفال، السكن الآمن، والنقل، لرفع الحواجز العملية التي تعيق المشاركة الكاملة للنساء في سوق الشغل المهيكل.

من جهة أخرى، تعد تعبئة وتقوية البنيات النسائية والحركات المناضلة رافعة استراتيجية محورية. ويستلزم ذلك إعادة تصور الدعم المؤسساتي، من خلال تبسيط المساطر الإدارية، وتعزيز المواكبة، وضمان تمويل مستدام يتلاءم مع الحاجيات الفعلية للجمعيات، لتمكينها من لعب دورها الكامل في مرافقة النساء، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة. كما شدد الملتقى على أهمية تجديد الحركية النسوية، من خلال خلق دينامية شاملة بين الأجيال، تجمع بين خبرات البنيات التاريخية ومطالب وأشكال التزام الشباب النسوي القائمة على مقاربات أفقية، تقاطعية، ومبتكرة، في إطار من الحوار والدعم المتبادل.

وأخيرا، فإن الدولة باعتبارها فاعلا مركزيا، مطالبة بتحمل مسؤولياتها كاملة في إرساء بيئة سياسية وقانونية مواتية للمساواة الاقتصادية بين النساء والرجال. ويتطلب ذلك إدماجا فعليا لمقاربة النوع في مختلف السياسات العمومية، وتنفيذ إجراءات صارمة لمناهضة العنف الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب التزام سياسي قوي من أجل النهوض بالتمثيلية النسائية في مراكز القرار. فالتمكين الاقتصادي للنساء ليس فقط ضرورة اجتماعية، بل هو أيضا رهان سياسي، ثقافي وإنساني، يستدعي تحولا جذريا، وبناء نموذج تنموي جديد قائم على العدالة والمساواة الحقيقية.

التوصيات العامة
الدورة الثانية من مؤتمر النسوية 2025

أتاحت الدورة الثانية لمؤتمر النسوية، فرصة جمع مجموعة واسعة من الخبراء والخبيرات، والفاعلات والفاعلين الجمعويين، والمهنيات، والأكاديميات، وممثلي المجتمع المدني، من أجل التفكير الجماعي في سبل تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال في المغرب. وقد أغنى النقاش أربعة محاور أساسية، تمحورت حول الاعتراف بالعمل غير المرئي للنساء، التمكين الاقتصادي، مكافحة العنف القائم على النوع، والتمثيل الإعلامي لقضايا النوع الاجتماعي.

وفي ختام هذه الأيام، صيغت مجموعة من التوصيات العملية تهدف إلى تأطير تدخلات الفاعلين العموميين والجمعويين والخواص، من أجل ترسيخ مقاربة مستدامة وفعالة للمساواة بين الجنسين.

1 . الاعتراف بالعمل غير المرئي للنساء وتثمينه

1. **إدماج العمل المنزلي وغير المهيكل في الإحصاءات الوطنية**، من خلال إطلاق بحوث حول ميزانية الوقت، واعتماد حسابات موازية وآليات رصد مخصصة، تمكن من قياس المساهمة الاقتصادية الفعلية للنساء، والتي غالبا ما تغفلها المؤشرات التقليدية.

2. **إضفاء الطابع الرسمي وتوفير الحماية الاجتماعية لمناصب الشغل النسائية في القطاع غير المهيكل**، خاصة في المجالات المرتبطة بالزراعة الموسمية، والعمل المنزلي، والمقاولات الصغرى، وذلك عبر عقود عمل ملائمة، وتغطية اجتماعية أساسية، وتكثيف التفتيش الموجه لحقوق العاملات.

3. **الاعتراف القانوني بوضعية العاملات الفلاحيات والمساعدات المنزليات**، بهدف ضمان الحماية من الانتهاكات، والولوج إلى الحقوق الاجتماعية، وتوفير آليات الطعن القانونية في حالات التحرش أو الاستغلال.

4. **لتثمين المجتمعي والإعلامي للعمل غير المرئي للنساء**، من خلال حملات توعوية وطنية تساهم في تفكيك الصور النمطية السلبية المرتبطة بهذا النوع من العمل، وتعزز الاعتراف العام بمساهمته الحيوية في الاقتصاد الوطني.

2. التمكين الاقتصادي والإدماج المالي للنساء

5. **إطلاق برامج موجهة لتيسير ولوج النساء، خصوصا في الأوساط القروية والهشة، إلى الموارد المالية**، من خلال تسهيل الحصول على قروض بشروط تفضيلية، وتوفير المواكبة التقنية، وإنشاء شبابيك خاصة بهن داخل المناطق القروية.

6. **تعزيز آليات التكوين المهني والمواكبة الشخصية**، عبر إحداث برامج للإرشاد، والتوجيه، وتطوير المهارات الرقمية، وريادة الأعمال، والتدبير الإداري.

7. **تشجيع تسوية أوضاع العاملات في الاقتصاد غير المهيكل وإدماجهن في الاقتصاد الرسمي**، عن طريق تبسيط المساطر الإدارية، وتوفير الدعم في إنشاء المقاولات، والاعتراف القانوني بالتعاونيات النسائية.

8. **إصلاح سياسات التمويل الأصغر لتكون أكثر شمولا**، عبر ملائمة قيمة القروض مع السياقات المحلية، وتخفيض نسب الفوائد، وتوفير مواكبة فعلية للمستفيدات لضمان استمرارية مشاريعهن.

9. **إحداث فضاءات ومنصات تعاونية**، لتمكين النساء المقاولات من تبادل الخبرات والموارد، وتقوية قدرتهن على التأثير الجماعي في المجال الاقتصادي.

10. **دعم الابتكارات الاجتماعية التي تقودها النساء**، ، وتثمين المشاريع ذات الأثر المحلي التي تعزز الإدماج الاقتصادي وتساهم في تغيير الممارسات التقليدية المقيدة للنساء.

3. مكافحة العنف القائم على النوع وتأمين الفضاءات العمومية

11. **وضع إطار قانوني ومؤسساتي معزز لمناهضة العنف ضد النساء**، يشمل الوقاية، التكفل بالضحايا، وتطبيق العقوبات الفعلية في حق المعتدين.

12. **توفير آليات أمنية داخل وسائل النقل العمومي**، من خلال تثبيت كاميرات مراقبة، وتعزيز الإضاءة، وتكوين الأطر على التعامل مع حالات التحرش، إضافة إلى إحداث منصات استقبال وتوجيه مخصصة للضحايا.

13. **تحسين الأمن وظروف العمل بالنسبة للنساء العاملات في القطاع غير المهيكل**، كالبائعات المتجولات، عبر توفير فضاءات مهيأة وآمنة تراعي حاجياتهن الاجتماعية والاقتصادية.

14. **إطلاق حملات إعلامية توعوية منتظمة**، تهدف إلى رفع الوصم عن الضحايا، والتعريف بالموارد المتاحة، وتحفيز انخراط المجتمع المدني في محاربة العنف الجنسي والجندري.

15. **إرساء حوار مؤسساتي دائم وشامل بين الإعلام، والمؤسسات العمومية، والمنظمات غير الحكومية**، والضحايا، لتنسيق الجهود في الوقاية، والتتبع، والتكوين المستمر.

4. التحول الثقافي والتعليم من أجل المساواة

16. **إدخال برامج تعليمية للتوعية بالمساواة بين الجنسين من المرحلة الابتدائية**، تشمل مكافحة الصور النمطية، والتعليم حول المسؤولية الجنسية، وتعزيز النماذج المساواة.

17. **تكوين المعلمين، الموظفين العموميين** وصناع القرار حول قضايا المساواة وحقوق النساء، مع التركيز على التوعية بعدم التمييز والتعرف على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

18. **تنظيم حملات توعية وطنية منتظمة تستهدف الأسر، والبيئات المهنية، والجماعات المحلية**، مع مشاركة فعالة للرجال كحلفاء في تعزيز المساواة.

19. **إشراك القادة الدينيين والثقافيين والمجتمعيين في التحول الاجتماعي**، من خلال استثمار تأثيرهم في تفكيك الصور النمطية الجنسانية وتعزيز الأدوار النسائية الإيجابية.

20. **تعزيز رؤية إعلامية لمسارات نسائية ملهمة**، تسلط الضوء على نجاحات المقاولات، العاملات في الريف، الأمهات العازبات، والناشطات، بهدف تغيير التصورات الجماعية.

5. الحوكمة، المتابعة وتقييم سياسات المساواة

21. **إنشاء هيئة وطنية مخصصة للمساواة الاقتصادية والاجتماعية للنساء**، تكون مسؤولة عن قيادة التنسيق بين الوزارات، والجماعات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والشركاء الماليين.

22. **تطوير آليات متابعة شفافة وعمومية، مع بيانات جنسانية محدثة**، تسمح بقياس الأثر الفعلي للسياسات وضبط الاستراتيجيات حسب الحاجة.

23. **تنظيم مراجعات دورية ومستقلة للسياسات العامة للمساواة**، مع مشاركة نشطة للمنظمات النسائية والمجتمع المدني.

24. **إدماج منظور النوع الاجتماعي بشكل منهجي في البيانات الاقتصادية والاجتماعية**، من أجل تحديد الفجوات والتقدم والمناطق التي تتطلب تدخلات مستهدفة.

6. التمثيل والمعالجة الإعلامية لقضايا النوع الاجتماعي

25. **تعزيز تكوين الصحفيين في البُعد الجنسي**، خاصة في معالجة قضايا العنف الجنسي وجرائم القتل المرتبطة بالجنس، مع التركيز على أهمية التغطية الدقيقة واحترام الضحايا.

26. **كسر الصور النمطية الجنسانية في وسائل الإعلام**، خاصة في وسائل الإعلام الأمازيغية والشعبية حيث تستمر هذه الأحكام المسبقة، لضمان رؤية أفضل وتمثيل متوازن للنساء.

27. **تشجيع حضور النساء في المناصب القيادية في وسائل الإعلام وهيئات التنظيم**، لضمان تأثير منظورهن في الخيارات التحريرية وسياسات البث.

28. **دعم إنتاج محتوى إعلامي مرئي ومكتوب يعزز المساواة بين الجنسين**، بالتعاون مع الوزارات المعنية، والمجتمع المدني، والمهنيين في وسائل الإعلام.

29. **إطلاق حملات توعية عبر وسائل الإعلام**، لتقليل وصمة العار عن الضحايا، والتعريف بالموارد المتاحة، وتحفيز المجتمع ضد التمييز الجنسي.

30. **إرساء فضاءات للتشاور المنتظم بين الإعلام والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والضحايا**، لتعزيز الحوار والتنسيق وتطوير حلول ملائمة لتحديات النوع الاجتماعي.

7. الرعاية الخاصة للمجموعات الضعيفة

31. **تطوير آليات خاصة بالنساء القرويات، الأمهات العازبات، والنساء في وضعيات هشة**، تشمل تسهيل الوصول إلى الحماية الاجتماعية، والمساعدة القانونية والاقتصادية.

32. **إنشاء مراكز للاستماع والدعم النفسي والاجتماعي**، لمحاربة العزلة وتعزيز مرونة النساء ضحايا التمييز والعنف.

أبرز خلاصات اليوم الأول من المؤتمر

مرحلة مفصلية للنسوية المغربية : بين التثبيت وإعادة الابتكار

يقف الحراك النسوي المغربي اليوم، عند لحظة حاسمة في تاريخه، مستندا إلى مكتسبات مهمة، لكنه يعيش في الوقت ذاته توترات عميقة تعيد رسم معالمه.

وقد مكن مؤتمر النسوية، من إبراز رهانات جوهرية تعيد تعريف هذا الحراك: صعود نسوية ميدانية، غالبا ما تحملها جمعيات في وضعية هشة، وبروز أصوات جديدة، شابة، متصلة بالواقع الرقمي، لكنها أحيانا بعيدة عن الأطر المؤسساتية، والحاجة الملحة إلى تجديد التفكير في الأساليب، واللغة، وبناء التحالفات.

وما عبرت عنه مختلف التدخلات بقوة، هو الرغبة في التفكير في النسوية، ليس كمجموعة من النضالات المتفرقة، بل كمشروع سياسي شامل، قادر على إحداث تحول عميق في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد شددت العديد من المتدخلات على أن قضية النساء لم تعد تختزل في مطالب جزئية، بل يجب أن تُحمل كمرتكز لرؤية مجتمعية تُؤَسس على العدالة، والمساواة، والكرامة الإنسانية.

حركة متعددة تواجه الاختلاف بين الأجيال والعوائق البنيوية

أحد الدروس البارزة التي استخلصت في اليوم الأول، تمثل في التأكيد على ضرورة حوار بين الأجيال، صادق ومُهيكل.

فخبرة المناضلات المخضرمات، المنخرطات منذ عقود في معارك مؤسساتية طويلة النفس، تتقاطع اليوم مع دينامية شبابية نسوية، مبدعة ومتجذرة في الممارسات الرقمية. كما ذكرت إحدى المشاركات: «لسنا بصدد تسليم مشعل، بل بناء مشترك».

المسألة لا تتعلق بالاختيار بين الذاكرة والتجديد، بل ببناء جسور متينة بين الأجيال لتقوية تماسك الحركة، غير أن هذا التلاقي يواجه تحديات بنيوية عدة: تراجع التمويلات الدولية، وصرامة المساطر الإدارية، وإنهاك النضال، وهشاشة النسيج الجمعوي... وهي عوامل ترهق استمرارية النضال وتحدُّ من فعاليته.

يضاف إلى ذلك التنوع الداخلي للحركة النسوية، والذي لا يؤخذ بالاعتبار بما يكفي، رغم غناه، فالخصوصيات الجهوية والثقافية، مثل أصوات النساء من القرى، أو من بني ملال أو من الرافد الأمازيغي، يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من السردية النسوية الوطنية.

من أجل إعادة تركيز سياسي للحركة ورؤية شمولية للعدالة

أمام هذه الخلاصات، يبدو من الملح إعادة ربط الحركة النسوية المغربية بمشروع سياسي للتحول الاجتماعي، يتجاوز منطق تقديم الخدمات أو البقاء المؤسساتي.

هذا المشروع، سيمر عبر الاعتراف الكامل بمركزية العنف الاقتصادي، الذي يطال النساء على جميع المستويات: الشغل، والدخل، والوضع القانوني، والولوج إلى الملكية، والحماية الاجتماعية.

ويقتضي ذلك أيضا، الدفاع عن تصور شامل للنضال النسوي، حيث يُعترف بعمل الجمعيات كـ«مهنة كاملة»، تضمن الحقوق، والأجور، والحماية الاجتماعية. فالنسوية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا بدعم من سياسات عمومية إرادية، وتضامن مؤسساتي، ورؤية مشتركة للعدالة.

وقد دعت الأصوات التي تم الاستماع إليها خلال هذا اليوم، إلى عدم التخلي عن الجذرية السياسية للمشروع النسوي، بل جعله مفهوما، شاملا، وراسخا استراتيجيا في الواقع المغربي. وضمن هذا التوجه، تتشكل التوصيات التي تم بلورتها بشكل جماعي، كاستجابات لحالات الطوارئ المعبر عنها، وكأسس لتحول مستقبلي منشود.

خمسة محاور كبرى للتوصيات، و26 إجراء ذو أولوية

1. إصلاحات مؤسساتية وقانونية هيكلية

الهدف: خلق إطار قانوني ومؤسساتي يضمن المساواة الفعلية بين النساء والرجال في جميع المجالاتمسؤولياتها كاملة في إرساء بيئة سياسية وقانونية مواتية.

التوصيات :

- إصلاح مدونة الأسرة وفق مقاربة متعددة التخصصات (قانونية، سوسيولوجية، تربوية واقتصادية)، تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى الفعلية داخل المجتمع.
- مراجعة القانون 103-13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، والقانون الجنائي، للاعتراف بجميع أشكال العنف، بما فيها العنف الاقتصادي والرمزي والبنيوي.
- تفعيل هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز بشكل كامل، كما ينص على ذلك دستور 2011، لجعلها آلية تنفيذية لرصد وتفعيل سياسات المساواة.
- ضمان ولوج منظم وشرعي للحركة النسوية إلى الفضاءات البرلمانية، بهدف التأثير في العمل التشريعي ومراقبة السياسات العمومية.
- ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وإضفاء طابع مؤسساتي طويل الأمد على سياسات المساواة.

2. التمكين الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

الهدف: ضمان الاستقلالية الاقتصادية للنساء كشرط أساسي لتحررهن الشامل.

التوصيات:

- وضع تشريعات تضمن تكافؤ الفرص في التشغيل، والولوج إلى الموارد الإنتاجية، والأراضي، والائتمان، والتكوين المهني.
- الاعتراف القانوني بالعنف الاقتصادي ومحاربته، بما يشمل الفوارق في الأجور، وانعدام الأمان في الاقتصاد غير المهيكل، وهشاشة أوضاع النساء القرويات.
- وضع سياسات عادلة لإعادة التوزيع، لا سيما في أوقات الأزمات، لدعم النساء الأكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية
- تشجيع تمثيلية منصفة للنساء في النقابات، والمطالبة بمراجعة الممارسات الذكورية في حكامتها الداخلية.
- جعل السياسات العمومية قابلة للتقييم، من خلال مؤشرات مبنية على النوع الاجتماعي، وزيادة الشفافية في البيانات، واعتماد آليات رصد واضحة ومتاحة للجميع.

3. تعزيز واستدامة الحركة النسوية

الهدف: ضمان استمرارية وشرعية وتحول دائم للحركة النسوية المغربية.

التوصيات :

- إرساء وضع مهني حقيقي للمناضلات داخل الجمعيات: أجور لائقة، وحقوق اجتماعية، وأمان وظيفي.
- تشجيع ثقافة وطنية لدعم الجمعيات النسوية من خلال رعاية مواطِنة، وتمويلات عمومية مستقرة، وشراكات خاصة قائمة علىَ الأخلاقيات.
- تنظيم نقل التجارب بين الأجيال، عبر فضاءات منتظمة للحوار، والتكوين، والإرشاد.
- توضيح العلاقة بين الجمعيات النسوية والدولة، من خلال اعتراف رسمي بدورها الاستراتيجي، وتخصيص ميزانية حقيقية لقضايا المساواة.
- إحداث منتدى وطني دائم لحقوق النساء يكون فضاء للتنسيق، والنقاش الاستراتيجي، والتأثير السياسي.
- تشجيع التعاون بين الجمعيات النسوية على المستوى الجهوي، بهدف تجميع الموارد وتعزيز الأثر الجماعي

4. الاعتراف بالتنوعات الجهوية والثقافية

الهدف: إدماج الخصوصيات الجهوية واللغوية والثقافية في السياسات النسوية الوطنية

التوصيات:

- أخذ تجارب وواقع النساء في المناطق المهمشة (الريف، بني ملال، المناطق القروية والجبلية) بعين الاعتبار، والتي غالبا ما تُقصى من السياسات العمومية.
- تثمين وإدماج أصوات النساء الأمازيغيات والنساء المتحدرات من المناطق القروية، في صياغة الخطاب والاستراتيجيات النسوية الوطنية.

- ترجمة الوثائق القانونية والسياسية والتحسيسية بشكل ممنهج إلى اللغات المحلية (الأمازيغية، الدارجة) لضمان وصول فعلي وشامل.
- دعم المبادرات الجهوية المستقلة، مع ضمان تمثيلية عادلة في الهيئات الوطنية للحركة النسوية.
- تمويل المشاريع النسائية في المناطق الطرفية، مع تكييف معايير الانتقاء مع السياقات المحلية.

5. تغيير التمثلات والتربية على المساواة

الهدف: إحداث تغيير دائم في التمثلات الاجتماعية والثقافية والرمزية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

التوصيات:

- إدماج التربية على المساواة وحقوق الإنسان منذ الصغر، داخل البرامج المدرسية والمضامين السمعية البصرية.
- محاربة الكراهية ضد النساء في الإعلام، والخطابات العمومية، ومواقع التواصل، من خلال آليات للرصد، والتنظيم، والزجر.
- دعم الإبداع الفني والأدبي والإعلامي الذي تقوده النساء، خاصة المنحدرات من فئات مهمشة أو غير ممثلة بالشكل الكافي.
- تطوير حملات توعية وطنية شاملة، تعمل على تفكيك الصور النمطية الجندرية في مختلف مستويات المجتمع.
- إحداث مرصد وطني للتمثلات الجندرية في الفضاء العام، يكون قادرا على التأثير في المعايير الرمزية (الإشهار، والخطاب السياسي، والثقافة الشعبية).

NOS PARTENAIRES

ORGANISATEUR

APCE
Association pour la promotion de la culture de l'égalité

PARTENAIRE PRINCIPAL

Euro-Mediterranean Foundation of Support to Human Rights Defenders
المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
Fondation euro-méditerranéenne de soutien aux défenseurs des droits de l'Homme

AVEC L'APPUI DES PARTENAIRES INSTITUTIONNELS

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

MDJS

AVEC LE SOUTIEN DES PARTENAIRES ENGAGÉS

FCIL/CFLI
Fonds canadien d'initiatives locales
Canada Fund for Local Initiatives

ONU FEMMES

AFD

FAME

geres

Belgique
partenaire du développement

PARTENAIRES MÉDIAS

EGALITE MAG.com

MEDIAS24

